مركز الميزان لحقوق الإنسان

دراسة بعنوان:

آثار السياسات الضريبية في قطاع غزة على الواقع الاقتصادي والاجتماعي

يوليو 2016

(النسخة النهائية بعد المناقشة والتحديث)

الفهرس

التصور: 3
المقدمة: 6
المفهوم الضريبي: 9
أنواع الضرائب: 11
الفرق بين الضريبة والرسوم: 12
الشريحة الضريبية، والضريبة التصاعدية: 12
السياسة المالية وحقوق الإنسان: 12
القانون الضريبي الفلسطيني: 17
قطاع غزة: 18
الحصار الإسرائيلي: 18
الانقسام الداخلي: 19
الضرائب في القطاع: 20
موقف الحكومة في غزة: 21
رأي الخبراء: 29
رأي التجار: 31
رأي المواطن: 32
بعض المؤشرات العامة: 33
الآثار المترتبة والمتوقعة للسياسات الضريبية على الاقتصاد والمجتمع في قطاع غزة: 35
النتائج: 37
التوصيات: 39
الخاتمة 40

الخلاصة

يتعارض قرار تفعيل الضرائب والرسوم على المكلفين في قطاع غزة مع عناصر البيئة الاقتصادية والاجتماعية والقانونية والسياسية. كما يتعارض القرار مع القانون الدولي لحقوق الإنسان، وبالتحديد العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، الذي نص على أن تكفل السياسات المالية للدول تمتع الأفراد بمستوى معيشي لائق، وذلك نظراً للتراجع الكبير في عناصر البيئة العامة الحاصلة، وعدم ملاءمتها في قطاع غزة لقرار تفعيل النظام الضريبي، والانعكاسات السلبية للضريبة على جملة من المؤشرات الاقتصادية مثل الأسعار، والاستثمار، والإنتاج.

وبرزت مجموعة من النتائج من أهمها أن الاحتلال الإسرائيلي يتحمل المسئولية عن تدهور الأوضاع المعيشية في قطاع غزة جراء فرض الحصار الخانق، وغياب التوافق الداخلي المتمثل في استمرار الانقسام الذي تسبب في تعدد القوانين الضريبية التي تنظم العلاقة بين السلطات والمكلفين، وظهور أنواع جديدة من الضرائب مثل ضريبة التكافل الاجتماعي.

وتوصلت الدراسة إلى أن الأموال التي يتم جبايتها من الضرائب تخصص لبند الرواتب والنفقات التشغيلية في حكومة غزة، بعكس ما تم تبريره بأن الأموال سيتم تخصيصها للفقراء من العمال والمهمشين. كما شكلت مساهمة ضريبة القيمة المضافة النسبة الأكبر من الإيرادات، وهي من الضرائب غير المباشرة التي يدفعها المستهلك، مقارنة مع الضريبة المباشرة مثل الدخل.

وبرزت الازدواجية الضريبية على المكلفين بشكل واضح، ولم تراعي السلطات مبدأ الشفافية وإطلاع الرأي العام على حقيقة الأرقام التي يتم تحصيلها. وتوصلت الدراسة إلى أن استمرار السلطات في غزة بسياستها المالية والضرائبية يفاقم من أزمات القطاع الاقتصادية والاجتماعية، وذلك ما بدى واضحاً من خلال انخفاض القدرة الشرائية وزيادة نسبة البطالة والفقر وسوء التغذية وانخفاض الإنتاج في المنشئات الصناعية والتجارية، وذلك كله يترافق مع ضعف أداء النقابات والاتحادات في الدفاع عن المنتسبين لها. في حين كانت السلطات في غزة وما زالت تعمل بشكل منفصل عن حكومة التوافق الفلسطيني فيما تعلق بالضرائب وجبايتها.

وكان نتيجة للالتزام باتفاقية باريس الاقتصادية أثر بالغ في عدم تطبيق واعتماد في بعض الأحيان أساليب وأدوات مالية فاعلة.

وأوصت الدراسة المجتمع الدولي بمعالجة آثار الاحتلال الإسرائيلي من خلال الضغط عليه لرفع الحصار ليتمكن الشعب الفلسطيني من العيش بحرية وكرامة، والمساهمة في وضع خطة لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني. كما أشارت إلى ضرورة الانعتاق من اتفاقية باريس الظالمة، والانفاق على الطبقات الاجتماعية الضعيفة، وخلق فرص عمل جديدة لاسيما للشباب والخريجين من خلال إيجاد بيئة مناسبة للاستثمار وزيادة الحوافز للمستثمرين. والعمل على مراجعة قرار فرض الضرائب والرسوم التي فرضت على المكلفين في قطاع

غزة، ومراجعة نسبة الضرائب الواردة في القوانين الفلسطينية وإقرارها بما يتناسب مع البيئة العامة في الأراضي الفلسطينية وقطاع غزة المحاصر. ومنح إعفاءات وحوافز للقطاعات الاقتصادية المختلفة، والوقف الفوري للازدواج الضريبي، والدعوة إلى التوسع في الضريبة التصاعدية على حساب الضريبة غير المباشرة، وتخصيص جزء من العائدات الضريبية لدعم خطط التنمية، والعمل على توحيد النظام الضريبي في غزة والضفة والتقليل من النثريات ومصاريف كبار الموظفين، وتفعيل دور النقابات والاتحادات وحث السلطات على الإفصاح عن نسبة الإيرادات والنفقات وتفعيل الموازنة العامة تحقيقاً لمبدأ الشفافية

مشكلة الدراسة (التصور):

تشكل البيئة الخارجية لأي نظام ضريبي الأرضية الصلبة التي يستند عليها النظام في سياساته المالية ومنها التشريعات الضرائبية. وكثر الحديث في الآونة الأخيرة حول عمليات فرض الرسوم والضرائب من قبل السلطات في قطاع غزة، والتي يجري جبايتها بعد الاستقطاع الضريبي لصالح السلطة في رام الله، والتي طالت تقريباً مختلف القطاعات، وعلى وجه الخصوص التجارية منها. وتأتي هذه التطورات في ظل واقع اقتصادي متردي أصلاً، أنهكته سنوات الحصار الماضية والمستمرة. هذا بالإضافة إلى الانقسام السياسي وآثاره الكارثية على مختلف أوجه الحياة، ليضاف إليهما غياب الإدارة السليمة والرؤية الواضحة، لتزيد حجم الهوة بين الأهداف الآنية التي وضعت على أساسها مجمل الضرائب وطرق الجباية، ومصالح المجتمع بالمفهوم الموسع.

وبين مندد ومشكك في مدى قانونية الإجراءات وسلامتها، وبين مدافع عنها وعن شرعيتها وعن الغايات النبيلة التي فرضت من أجلها، نسي الجميع أو تناسى الهدف الأصيل من وراء فرض الضرائب، وهو تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي للمجتمعات، أي بمعنى آخر التركيز على البعد الاقتصادي للضريبة وانعكاساته على النسيج الاجتماعي على المدى البعيد. وهذا ما أبرز وشكل مشكلة الدراسة التي يمكن صياغتها بالسؤال التالي:

(ما هو تأثير السياسات الضريبية في قطاع غزة على الواقع الاقتصادي والاجتماعي ؟)

وللإجابة على هذا التساؤل كان لابد من الإجابة على عدد من الأسئلة الفرعية التالية:

- **ما هو شكل الضرائب المطبقة في قطاع غزة ومدى قانونيتها؟**
- **ما هي نسبة الإنفاق الفعلي للصالح العام (أي بغرض التنمية) ؟**
- **ما هي السياسات والخطط الاقتصادية بناءً على الضريبة المفروضة ؟**
- **ما هي الآثار والأبعاد الاقتصادية والاجتماعية لعمليات فرض الضرائب ؟**

وتكمن الأهمية في الإجابة على هذه الأسئلة في تكوين تصور عملي ومنطقي لتبعات فرض الضرائب والرسوم بشكل غير مخطط ولا يراعي المشكلة التي يعاني منها الاقتصاد الفلسطيني بصورة عامة، والغزي بصورة خاصة.

أهداف الدراسة:

في ضوء مشكلة الدراسة، ونظراً لأن الضرائب مورد مهم للخزينة العامة، والتي من المفترض أن تواكب التطورات في البيئة المحيطة وتراعي جملة من المحددات، فإن الدراسة تسعى إلى التعرف على مدى ملائمة الواقع الاقتصادي والاجتماعي، للنظام الضريبي على المكلفين في قطاع غزة.

وتتمثل الأهداف الفرعية للدراسة بالتالي:

1- **التعرف على المفهوم الضريبي وأنواعه.**
2- **التعرف على القانون الضريبي الفلسطيني وتطوره.**
3- **التعرف على السياسات المالية المتبعة داخل القطاع ومدى قانونيتها.**
4- **التعرف على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للقطاع.**
5- **البحث في مدى ملائمة السياسات الضريبية للواقع الاقتصادي والاجتماعي في القطاع.**
6- **وضع صانعي القرار في قطاع غزة في صورة نتائج الدراسة لقياس مدى فعالية السياسة الضريبية وانعكاساتها على الواقع الاقتصادي والاجتماعي.**

أهمية الدراسة:

أهمية نظرية:

1. تمثل أحد المراجع للمهتمين بالوضع الاقتصادي والاجتماعي في قطاع غزة بعد التغيرات الحادة التي طرأت عليه.
2. تعتبر وسيلة لمساعدة الباحثين في الاطلاع على نتائج الدراسة وتوصياتها، وإمكانية تطبيق دراسات مشابهة.

أهمية عملية:

1. تشير للتأثيرات الحقيقية المتوقعة في حال الاستمرار بفرض الضرائب، وتضع تصورات تسهم في تحسين الظروف المعيشية للسكان.
2. تسهم في تشكيل وعي صناع القرار بالمخاطر المستقبلية المحتملة ومساعدتهم في اتخاذ قرارات صائبة لتجنب الاضرار بالمصلحة العامة من خلال مراعاة البيئة الخارجية المتمثلة في الواقع الاقتصادي والاجتماعي للقطاع.

نوع الدراسة:

تنتمي هذه الدراسة إلى الدراسات الوصفية، "حيث يرتبط مفهوم البحث الوصفي بدراسة واقع الأحداث والظواهر والمواقف والآراء وتحليلها، وتفسيرها بغرض الوصول إلى استنتاجات مفيدة. وتهدف إلى تصوير وتحليل وتقويم خصائص مجموعة معينة أو موقف معين يغلب عليه صفة التحديد للحصول على معلومات كافية ودقيقة عنه.

أدوات الدراسة:

المقابلة: وهي أسلوب من أساليب جمع البيانات في البحوث العلمية، تأخذ شكل المحادثة أو الحوار الموجه والهادف، من قبل باحث مع شخص أو عدة أشخاص، بهدف الحصول على معلومات تتوفر لديهم، سواء كانت آراء أم حقائق أم سلوك أم معتقدات[1].

مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من (محامين وخبراء حقوق الانسان، واقتصاديين، وموظفين خبراء في الشئون المالية، وكبار تجار، ونقابيين، ومواطنين).

عينة الدراسة:

استناداً إلى المعايير الإحصائية العلمية المتبعة في اختيار العينات، فقد اختار الباحث العينة القصدية: والتي ينتقي فيها الباحث أفراد عينته بما يخدم أهداف دراسته وبناءً على معرفته، دون أن يكون هناك قيود أو شروط غير التي يراها هو مناسبة، من حيث الكفاءة أو المؤهل العلمي أو الاختصاص أو غيرها. وهذه عينة تعتبر أساس متين للتحليل العلمي ومصدر ثري للمعلومات التي تشكل قاعدة مناسبة للباحث حول موضوع الدراسة[2].

1 السامرائي قنديلجي، البحث العلمي الكمي والنوعي، ط1 (عمان: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، 2008).

2محمد عبيدات، وآخرون، منهجية البحث العلمي: القواعد والمراحل والتطبيقات، ط1 (عمان: دار وائل للنشر، 1997).

المقدمة

مما لا شك فيه أن الضرائب تعتبر من أهم مصادر تمويل الخزانة العامة للدول، الغنية منها والفقيرة. وقد وجدت الضرائب منذ القدم، وأخذت أشكالاً متعددة باختلاف المجتمعات والحقب الزمنية. وفي العصر الحديث شكلت الضرائب مقوم من مقومات الدول لتحقيق الاستقرار الاقتصادي وتقديم الخدمات العامة وحماية حقوق الإنسان من خلال رفع مستويات التشغيل، واعادة توزيع الدخل بين الشرائح الاجتماعية بهدف تحقيق العدالة الاجتماعية.

يُعد تحليل ودراسة العوامل المحيطة بالمؤسسة أو السلطة من أهم الخطوات عند اختيار الاستراتيجية المناسبة، ويساعد على معرفة التغيرات الحاصلة وتحديد الفرص والتهديدات، تمهيداً لتحقيق الأهداف المرجوة، والمحافظة على التوازن وتسجيل أقصى درجات النجاح وتجنب الإخفاقات والفشل، كون البيئة الداخلية لأي منظمة من السهل السيطرة على مكوناتها وتفاعلاتها بعكس البيئة الخارجية التي تقع خارج حدود المنظمة وخارج نطاق سيطرتها ورقابتها، وعوامل البيئة الخارجية تتمثل في البيئة الاقتصادية، وعوامل البيئة الاجتماعية والثقافية، وعوامل البيئة التكنولوجية، والعوامل الديموغرافية، وعوامل البيئة السياسية والقانونية، وعوامل البيئة الدولية والعالمية.

إن الضرائب ماهي إلا أداة اقتصادية تستخدم لتحريك عجلة الاقتصاد والتنمية من خلال تأثيرها على أوجه النشاط في الإنتاج وعوامله، وعلى رأس المال، والعمل، والأسعار وأثرها على الاستهلاك والادخار، ثم أثرها على الاستثمار.

ويتوجب على السلطات دراسة وتحليل البيئة والتأكد من مدى ملاءمتها، باعتبار أن قطاع غزة منطقة متقلبة على كافة المستويات، ويتوجب على الدوائر الضريبية أن يكون لها رسالة وغايات وأهداف ترغب في تحقيقها، وأن تسلك المنهج الإداري السليم الذي يفرض عليها دراسة ما يحيط بها من عوامل قبل ترجمة الاستراتيجية على أرض الواقع، وبالتالي المخرجات من دراسة البيئة الخارجية إما أن تدفعها لاستراتيجية توسعية على صعيد جباية الضرائب، أو لاستراتيجية انكماشية.

وفي الحالة الفلسطينية، وعلى وجه الخصوص قطاع غزة، كانت الضرائب خاضعة للمتغيرات السياسية على مدار عقود، بدءاً من الاحتلال الإسرائيلي وفرض التبعية الاقتصادية له، مروراً باتفاقية أوسلو والبروتوكول الاقتصادي المنبثق عنه (بروتوكول باريس)، وصولاً للانقسام الفلسطيني والحصار الإسرائيلي على القطاع. ومع اختلاف الحقب الزمنية، فلم تشهد السياسة المالية تغيراً يذكر، بل كان القاسم المشترك بينها جميعاً تبعية الاقتصاد الفلسطيني للاقتصاد الإسرائيلي، وغياب الخطط والسياسات المالية التنموية، ما أدى إلى وجود اختلال بنيوي حقيقي في الاقتصاد الفلسطيني.

وبعد ازدهار تجارة الأنفاق في قطاع غزة وما كانت تدره من دخل على خزينة السلطة الحاكمة في قطاع غزة، مع استمرارها في جباية الضرائب داخلياً، انتعش الوضع الاقتصادي في قطاع غزة. ولكن السلطة ما لبثت أن فقدت مصدر دخلها بعد إغلاق الأنفاق من قبل الجانب المصري، قبل نحو عامين، عندها توجهت الحكومة في غزة إلى فرض ضرائب ورسوم غير مباشرة، تحت مسميات التكافل وغيرها للخروج من أزمتها المالية، في ظل وضع اقتصادي متردي خاصة بعد العدوان الأخير (تموز 2014) على القطاع. وترافقت عمليات جباية الضرائب مع ظهور زيادة في معدلات الفقر والبطالة خلال العامين المنصرمين، من هنا جاءت هذه الدراسة للبحث في آثار السياسات المالية والضريبية على الواقع الاقتصادي والاجتماعي للقطاع.

المفهوم الضريبي:

تعتبر الضريبة من أهم مصادر الإيرادات العامة، وتلعب دوراً كبيراً في تحقيق التوازن الاقتصادي والاجتماعي للدول، حيث عرفها الفقهاء على أنها (مبلغ من النقود يدفعه الأفراد سواء كانوا طبيعيين أو معنويين جبراً إلى الدولة، لتغطية النفقات العامة دون أن يكون هناك مقابل لها).[3]

ويقصد بعدم وجود مقابل لها، أي أن الفرد الواحد دافع الضريبة لا يستفيد منها بشكل شخصي ومباشر، بل يستفيد بصفته عضواً وواحداً في الجماعة، من خلال انفاق حصيلة الضريبة على المرافق العامة. كما لا يعني مبدأ الجبر في الضريبة امكانية فرضها دون ضوابط قانونية، بل على العكس فالضريبة تفرض من خلال قانون ويجب على الدولة مراعاة أحكام هذا القانون عند تحصيلها للضرائب.

وكذا تضطلع الدوائر الضريبية في الدولة، بتنفيذ السياسات الضريبة الواردة في القوانين والتشريعات الضريبية، من أجل تحقيق الإيراد العام ودفع المكلفين على الالتزام بتأدية الضريبة المقررة، ومحاصرة نسبة التهرب الضريبي، ويجب أن يتزامن ذلك مع تطوير التشريعات الضريبية وتبسيط الإجراءات ومراعاة الأعباء على المكلفين. وتعتبر السياسات الضريبية المتبعة من قبل الإدارات الضريبية بشكل عام من أهم أدوات السياسة المالية، التي تترجم الأهداف الاقتصادية والاجتماعية في الدولة. وهذا ما دفع الدول للاهتمام بسن التشريعات الضريبية الملائمة، وذلك لضمان تدفق الإيرادات من أجل تحقيق النمو المتكامل والمتقدم ومعالجة المشاكل الاقتصادية والاجتماعية.[4]

إن النظام الضريبي الذي يصلح لتحقيق أهداف معينة في مجتمع معين، قد لا يصلح لتحقيق هذه الأهداف في مجتمع آخر، لأن هناك اختلافات بين المجتمعات، فعلى سبيل المثال فلسطين كدولة في بداية نشأتها تواجه العديد من التحديات من قبل الاحتلال الإسرائيلي، والاقتصاد فيها مرتبط بالاقتصاد الإسرائيلي وهي بذلك تتأثر بالعوامل السياسية بشكل كبير، فالنظام الضريبي في فلسطين لا بد وأن يتباين عنه في دولة أخرى مستقلة ولا تعاني من الاحتلال".

<u>وهناك مفهومان للنظام الضريبي وهما المفهوم الواسع والمفهوم الضيق:</u>

النظام الضريبي بالمفهوم الضيق: عبارة عن مجموعة من القواعد والأسس القانونية والفنية التي تمكن من الاستقطاع الضريبي في مراحله المتتالية من التشريع إلى التحصيل.

---

[3] د/ عبد المجيد الشواربي، موسوعة الضرائب، 1997، الصفحة رقم (7).

[4] البسطامي، مؤيد، (2006)، ضريبة القيمة المضافة المطبقة في فلسطين وضريبة المبيعات المطبقة بالأردن (دراسة مقارنة)، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح نابلس.

المفهوم الواسع للنظام الضريبي: فهو يتمثل في أنه عند اتحاد العناصر الأيدولوجية والاقتصادية والفنية وتفاعلها مع بعضها البعض تؤدي إلى كيان ضريبي معين فالنظام الضريبي يعكس السياسة الضريبية السائدة في المجتمع والتي تسعى إلى تحقيق أهدافها الممثلة في حصيلة ضريبة ملائمة من أجل تمويل النفقات العامة في الدولة والعمل على إعداد برامج للتنمية الاقتصادية ورفع مستويات الكفاءة الاقتصادية إضافة إلى تحقيق العدالة في توزيع الدخل القومي بين الأفراد في المجتمع، فهذا المفهوم الواسع للنظام الضريبي يشتمل على الصورة الفنية للضرائب (ضرائب موحدة أو نوعية على الدخل، ضرائب الثروة، وضرائب المبيعات، ضرائب جمركية، وضرائب الدمغة) وهذه الصور تتلاءم كلها مع الوقائع السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، وتشكل الإطار الضريبي المتكامل والذي يعمل من خلال تشريعات وأنظمة وقوانين ضريبية من أجل تحقيق أهدف السياسة الضريبية.

مفهوم السياسة الضريبية: لما كان النظام الضريبي يرتبط بشكل وثيق مع السياسة الضريبية للمجتمع فإنه مصمم من أجل تحقيق أهدافها، وبالتالي فإن السياسة الضريبة ما هي إلا تحليل للنشاط المالي للدولة وانعكاسات هذا النشاط على قطاعات الاقتصاد القومي (قطاع عائلي، الأعمال الخاصة، قطاع العالم الخارجي) فهي تتكيف بشكل كمي مع حجم الإيرادات الضريبية وتتكيف نوعيًا مع مصادر هذه الإيرادات وذلك من أجل تحقيق أهدافها وفي مقدمتها تشجيع الاستثمارات والاستقرار الاقتصادي وتوزيع عادل لثروات المجتمع لتقليل التفاوت بين طبقاته وعليه فإن من يضع مخططات السياسة الضريبة هي الحكومة وهي أيضًا تقوم بتنفيذه باستخدام الأدوات الضريبية".[5]

وفي الإطار الموسع لمفهوم النظام الضريبي، نجده يرتكز على ركنين أساسيين:

أولاً، الهدف، وتهدف القوانين الضريبية إلى إرساء ثلاثة قواعد رئيسية وهي، تمويل خزينة الدولة، وتحفيز الاقتصاد وتشجيع الاستثمار، وتحقيق العدالة الاجتماعية في توزيع الدخل.[6]

ثانياً، الوسيلة، وتتضمن عنصرين رئيسيين:

- **العنصر الفني،** بحيث تؤثر صورة الهيكل الاجتماعي والطبيعة القائمة للعلاقات بين قطاعاته على اختيار أنماط وصور الضرائب المختلفة، وتحديد العناصر الخاضعة لها والتي تبلور بشكل أو بآخر اتجاهات السلطة الحاكمة فيه في تصور الضرائب.
- **العنصر التنظيمي،** إن تعدد صور التحصيل الضرائبي، مثل ضريبة الدخل، ورأس المال (الثروة)، الاستهلاك،.....إلخ، يستوجب وجود إجراءات ضابطة تكفل عدم الوقوع في الازدواجية عند

[5] ميالة، مؤيد، (2006)، علاقة النظام الضريبي بالنظم الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، رسالة ماجستير منشورة، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح الوطنية، نابلس، فلسطين.

[6] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، تعديلات قانون ضريبة الدخل – الأهداف والنتائج المتوقعة، الصفحة رقم (2).

التحصيل الضريبي، وهنا يأتي دور العنصر التنظيمي خاصة عند اقرار أو اقتراح زيادة أو تخفيض على ضريبة معينة بحيث يتطلب التنسيق بين الضرائب المختلفة ضرورة مراعاة إمكانية الوجود الفعلي السابق لبعض هذه الضرائب. وبالتالي إن العنصر التنظيمي يسعى إلى تجنب التراكب (superposition)، أي احتمال وجود عدة ضرائب على نفس العنصر، والإبقاء على عدالة النظام الضريبي في مجموعه حتى لا يتم الاخلال بهذه العدالة من خلال فرض ضريبة جديدة أو إلغاء أخرى.[7]

أنواع الضرائب:

لقد اختلفت وجهة النظر التقليدية للضريبة في الماضي عنها في الوقت الحالي، حيث كان ينظر إلى الضرائب بأنها المال المقتطع عن طريق السلطة من الفرد، لتغطية النفقات العامة. وتطور المفهوم وأصبحت تعرف: بأنها فريضة مالية يدفعها الفرد جبرًا إلى الدولة، مساهمة في التكاليف والأعباء العامة بصفة نهائية، دون أن يكون هناك نفع خاص، وذلك من أجل تحقيق الدولة لأهدافها الاقتصادية والاجتماعية، في معالجة الركود الاقتصادي وتشجيع الاستثمار، والادخار، ومنع تكتل الثروات في أيدي القلة، ومعالجة البطالة وأزمة السكن، والظواهر الاقتصادية التي تعيق التنمية.

ويمكن القول أن الضرائب تنقسم بصورة عامة إلى قسمين، **ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة**، فالضرائب المباشرة هي التي يتم استقطاعها بصورة مباشرة من قبل المكلف مثل ضريبة الدخل وضريبة الشركات وتؤخذ بشكل مباشر من المكلف. في حين تقع الضرائب غير المباشرة على تصرفات المكلفين الشرائية، مثل، ضريبة القيمة المضافة، ضريبة المشتريات، ضريبة السجائر، ضريبة المحروقات،.....إلخ. وفي الضرائب غير المباشرة يتم استقطاع الضريبة من خلال وسيط، وهو التاجر أو الشركة، [8]فعلى سبيل المثال، فرض ضريبة على سلعة معينة، حيث يتم تحصيل هذه الضريبة من التاجر الذي بدوره يضيف قيمة الضريبة على السلعة ويشتريها المستهلك، وبذلك يتحملها المستهلك.

في المحصلة، هناك أربعة أنواع رئيسية للضرائب متعارف عليها دولياً وهي:

- الضريبة على رأس المال: وهي التي تفرض على رأس المال، وهي من ممتلكات الأشخاص في أوقات معينة، سواء كانت هذه الممتلكات انتاجية أم لا.
- الضريبة على النفقات: وتتضمن أشكالاً عديدة كالضريبة على الشراء والإنتاج، والضرائب على السلع الأساسية والضرائب على السلع ذات الاستخدام الشائع، وضريبة القيمة المضافة، والرسوم الجمركية.

[7] د/ يونس أحمد البطريق، النظم الضريبية، صفحة (25 – 28)

[8] دراسة حول النظام الضريبي الفلسطيني، مركز بيسان للبحوث والإنماء، وشبكة المنظمات الأهلية، 2011، الصفحة (7)

- الضريبة على الدخل: وهي الضريبة التي تفرض على دخل الشخص، سواء كان مستفيداً من ريع ما من العمل أو رأس مال، أو يعمل أجيراً.
- الضريبة على الأراضي والأملاك: وهي الضريبة التي تفرض على الشخص مالك الأرض سنوياً بغض النظر عن ريع الأرض، وتشمل أيضاً ضريبة العقارات والمعارف.[9]

الفرق بين الضريبة والرسوم:

أجمع الباحثون أن الرسوم هي وجه من أوجه الضريبة، حيث أنها تفرض على السلع وحركتها وعلى الخدمات بصورة عامة، وتدخل بالتالي في موازنة الدولة وتساهم في رفع أسعار المنتجات التي فرضت عليها الرسوم، وأن الاختلاف الوحيد بين الرسوم والضريبة هو، أن الضريبة تشكل نسبة من دخل معين ولا ينتظر الشخص منفعة مباشرة مقابل هذه الضريبة كما أسلفنا سابقاً، في حين تكون الرسوم ثابتة للجميع، وتفرض لقاء خدمة.

الشريحة الضريبية، والضريبة التصاعدية:

الشريحة الضريبية هي الفئة التي تندرج تحتها نسبة مئوية، وهي نسبة الاستقطاع الضريبي من مجمل الدخل، بحيث يكون أفراد الشريحة الواحدة ذوي دخل متقارب وبالتالي فإن نسبة الاستقطاع على هذه الشريحة واحد، وهي تختلف من دولة إلى أخرى حسب النظام والسياسات الضريبية، أما الضريبة التصاعدية، فهي نسبة الاستقطاع الضريبي على الشرائح والتي تزيد مع ارتفاع الشريحة، ومثال على ذلك:

لنفترض أن نظام الضريبة على الدخل في بلد ما يحتوي على ثلاثة شرائح، الشريحة الأولى هي من ذوي الدخل من 5 إلى 10، والشريحة الثانية من 11 إلى 15، والشريحة الثالثة من 16 إلى 20، ويكون الاستقطاع الضريبي بالنسبة للشريحة الأولى هو 15% من إجمالي الدخل، وبالنسبة للشريحة الثانية 20% من إجمالي الدخل، و25% بالنسبة للشريحة الثالثة، أي أن نسبة الاستقطاع تزيد كلما زاد دخل الفئة (الشريحة).

أهداف فرض الضرائب: تتنوع الأهداف من وراء فرض الدول للضرائب والرسوم، بين أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية، تستعرضها الدراسة على النحو الآتي:

الأهداف الاقتصادية للضرائب:

[9] للمزيد من المعلومات يرجى مراجعة المرجع السابق.

- التحكم في قطاعات الإنتاج وتوجيه الإنتاج وفق رغبة الحكومة وفق خطة وطنية مرسومة بحيث تزيد الإعفاءات الضريبية لبعض المنتجات لزيادة الإنتاج.
- حماية الصناعات الوطنية من خلال فرض ضرائب جمركية عالية على السلع المستوردة للصناعات المحلية والوطنية.
- معالجة التضخم الناشئ عن الزيادة في عرض النقد الوطني مقارنة مع حجم المنتجات المعروضة، بالتالي ترتفع أسعار المنتجات، وتنخفض قيمة النقد الوطني.
- تحقيق التنمية عبر توجيه الاستثمار في القطاعات الاقتصادية الهامة لمستقبل المجتمع، وزيادة حجم الناتج المحلي.
- خلق نوع من التوازن عن طريق فرض الضرائب على أصحاب الدخول العالية مما يؤدي لإنقاص مدخراتهم، وإعفاء الفقراء أصحاب الدخل المحدود مما يؤدي لزيادة الاستهلاك.
- دور الضرائب في معالجة الكساد: يعرف الكساد بانه حالة انخفاض الطلب الكلي الفعلي عن كمية المنتجات الكلية الحقيقية وانخفاضه يؤدي إلى انخفاض مستوى الأسعار، وهو نقص تيار الإنفاق النقدي عن كميات المنتجات ويتزامن مع مجموعة الأحداث كتعطل المشاريع وانتشار البطالة وانخفاض الطلب الكلي الفعلي وانخفاض أرباح الشركات. وتلعب الضرائب دوراً فعالاً في زيادة الطلب الكلي لخلق قوة شرائية بالمجتمع وهي تعمل على زيادة الإنتاج وتخفيض معدل البطالة إذا ما فرضت بقيمة مناسبة. كما أن تخفيض نسبة الضرائب على الإنتاج ينعكس بشكل مباشر على تكاليف الإنتاج، وبالتالي انخفاض أسعار المنتجات أي زيادة القوة الشرائية بالمجتمع ومن ثم زيادة الطلب وزيادة حجم الإنتاج، وتلعب المنافسة السعرية في هذا الصدد ميزة أخرى للمنتج. إن تخفيض الضرائب يؤثر بشكل مباشر وبصورة فورية على حالة الكساد ويكن لها في بعض الأحيان أثر أسرع من حالة زيادة الإنفاق العام الذي يتطلب وقت أطول وإجراءات بالغة التعقيد.[10]

الأهداف الاجتماعية للضرائب:

- تشجيع أو تقليل النسل حيث أن الدول قليلة العدد سكانياً تستخدم الضرائب لزيادة النسل عبر الإعفاءات الضريبية.
- تعديل بعض السلوكيات الاجتماعية غير المرغوب بها مثل التدخين وتخفيض أعداد المستهلكين لبعضها.

[10] حسونة، فاطمة، (2009)، أثر كل من الزكاة والضريبة على التنمية، رسالة ماجستير، كلية الدراسات العليا، جامعة النجاح، نابلس.

- تطوير الجمعيات التي تقدم خدمات اجتماعية عبر الإعفاءات الضريبية.
- معالجة أزمة السكن عبر طرح إعفاءات جزئية أو كلية لمشاريع الإعمار والمواد المتعلقة بالبناء.
- خفض الفجوات الكبيرة بين طبقات المجتمع عن طريق تقليل التفاوت بين الدخول.

الأهداف السياسية للضرائب:

- تستخدم الضريبة كأداة لمحاربة بعض المنتجات الواردة من بعض الدول غير المرغوب إقامة وتمتين العلاقة معها.
- تقوم السلطات في مواجهة الفروق الطبقية الحادة بفرض ضرائب تصاعدية على الدخل والثروة بالنسبة للطبقات الغنية.

السياسة المالية وحقوق الإنسان:

تعتبر السياسة المالية العامة للدولة انعكاساً لنظام الحكم فيها، والتي يجب أن تتوافق بشكل أو بآخر والتزاماتها تجاه حقوق الإنسان. أكثر من ذلك فقد أصبحت الموازنات العامة تمثل دليلاً جدياً على توجهات الدول نحو الوفاء بالتزاماتها نحو احترام وإعمال حقوق الإنسان، أو أنها تتجاهل هذه الالتزامات.

وتشكل اتفاقيات حقوق الإنسان، جزءاً أساسياً من القانون الدولي، حيث تشكل أحكامها إلزاماً قانونياً على الدول التي تصادق عليها بضرورة احترامها وضمان تمتع مواطنيها بما تشمله من حماية لحقوقهم وحرياتهم. وجوهر ذلك الالتزام يتمثل في[11]:

أولاً: الحماية: أي أن على الدولة من جهة أن تُضّمن قانونها المحلي الأحكام التعاقدية الجدية الناشئة عن الاتفاقية التي تصادق عليها، ومن جهة ثانية، أن تعدل وتلغي تلك الأحكام في القوانين السارية المفعول في نطاق الولاية القانونية للدولة، والتي قد تتعارض أو تنطوي على تعارض مع الالتزامات الناشئة عن أحكام الاتفاقية.

[11] مجموعة التعليقات العامة المتعلقة بالعهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، تجميع مركز الميزان لحقوق الإنسان، أكتوبر ٢٠٠٥.

ثانياً: الاحترام: أي عدم قيام الدولة من جهة بانتهاك أحكام الاتفاقية في علاقتها بمواطنيها أو ممن يتواجدون على أراضيها وتوفر الاتفاقية حمايتهم ومن جهة ثانية، أن تقوم الدولة بتبني سياسات وبرامج وخطط وليس فقط تشريعات، لضمان الإعمال الكامل لأحكام الاتفاقية، ويشمل ذلك أيضا التدريب والنشر والتوعية.

ثالثاً: التعزيز: ويعني أن الدولة تعمل على خلق البيئة والشروط والظروف لضمان الإعمال الكامل للحقوق والحريات الأساسية، وهي عملية متواصلة تراكمية ذات أبعاد مختلفة.

حقوق الانسان: هي مجموعة من المعايير التي تمثل حدوداً دنيا يجب أن يتمتع بها جميع البشر وهي تلبي حاجاتهم بما يحفظ كرامتهم الإنسانية المتأصلة. وتتصف حقوق الإنسان بأنها: حقوق متأصلة في جميع البشر، مهما كانت جنسيتهم، أو مكان إقامتهم، أو نوع جنسهم، أو أصلهم الوطني أو العرقي، أو لونهم، أو دينهم، أو لغتهم، أو أي وضع آخر. إن لنا جميع الحق في الحصول على حقوقنا الإنسانية على قدم المساواة وبدون تمييز. وجميع هذه الحقوق مترابطة ومتآزرة وغير قابلة للتجزئة. وكثيرا ما يتم التعبير عن حقوق الإنسان العالمية، وتضمن، بواسطة القانون وفي شكل معاهدات، والقانون الدولي العرفي، ومبادئ عامة، أو بمصادر القانون الدولي الأخرى. ويرسي القانون الدولي لحقوق الإنسان التزامات على الحكومات بالعمل بطرق معينة أو الامتناع عن أعمال معينة، من أجل تعزيز وحماية حقوق الإنسان والحريات الأساسية الخاصة بالأفراد أو الجماعات. 12

ويمثل الإعلان العالمي لحقوق الإنسان الوثيقة الأهم التي أسست لمنظومة القانون الدولي لحقوق الإنسان، حيث تبنته الأمم المتحدة بتاريخ 10 ديسمبر 1948. ويتألف من 30 مادة ويخطط رأي الجمعية العامة بشأن حقوق الإنسان المكفولة لجميع الناس. ونالت تلك الوثيقة موقعاً هاماً في القانون الدولي، وذلك مع وثيقتي العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية لسنة 1966، والعهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لسنة 1966. وتشكل الوثائق الثلاثة معاً ما يسمى "لائحة الحقوق الدولية، بعد أن تم التصديق على الوثيقتين من قبل عدد كاف من الأمم في العام 1976 أخذت لائحة الحقوق الدولية قوة القانون الدولي13.

ويفرض العهد الدولي للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية على الدول الأطراف أن توظف إمكانيات مادية كبيرة لضمان احترام التزاماتها التي سبق أن أوردتها الدراسة. ويحمي العهد الحقوق الآتية: حق تقرير المصير– حق التصرف الحر لكل دولة بثرواتها ومواردها الطبيعية– عدم التمييز بسبب العرق، أو اللون، أو

12 الأمم المتحدة، مجلس حقوق الانسان، المفوضية السامية لحقوق الانسان، http://www.ohchr.org/AR/Issues/Pages/WhatareHumanRights.aspx

13 الاعلان العالمي لحقوق الإنسان، مرجع سابق.

الجنس، أو اللغة، أو الدين، أو الرأي سياسياً أو غير سياسي، أو الأصل القومي أو الاجتماعي، أو الثروة، أو النسب، أو غير ذلك من الأسباب– المساواة بين الذكور والإناث في حق التمتع بجميع الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية– الحق في العمل– التمتع بشروط عمل عادلة ومرضية– الحق في تكوين النقابات– حق النقابات في إنشاء اتحادات– الحق في الضمان الاجتماعي– حماية ومساعدة الأسرة– توفير حماية خاصة للأمهات– وجوب اتخاذ تدابير حماية ومساعدة خاصة لصالح جميع الأطفال والمراهقين– حق كل شخص في مستوى معيشي كاف له ولأسرته– التحرر من الجوع وتأمين توزيع الموارد الغذائية– التمتع بأعلى مستوى من الصحة الجسمية والعقلية– حق كل فرد في التربية والتعليم– المشاركة في الحياة الثقافية14.

من هنا فإن انضمام الدول لمعاهدات حقوق الإنسان أوجب عليها أن تعمل على توفير المقومات المادية والمعنوية التي تتيح لشعوبها التمتع بحقوقهم الأصيلة التي كفلتها لهم الشرائع الدولية، وبالأخص القانون الدولي لحقوق الإنسان، دون انتقاص ناجم عن تقاعس أو اهمال، ومن هنا وجب أن تتوافق دساتير الدول وقوانينها مع المعايير الدولية لحقوق الإنسان، ومنها السياسات المالية العامة، التي يجب أن تأخذ في أولوياتها تلك المعايير، وعلى الخصوص العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، مثل الحق في التعليم والصحة والعمل والسكن المناسب، والضمان الاجتماعي وحماية الأسرة، والحق في مستوى معيشي كاف للأفراد والأسر، والحق في التحسين المتواصل للظروف المعيشية للأفراد، إلخ.15

14 العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، اعتمد وعرض للتوقيع والتصديق والانضمام بموجب قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة 2200 ألف (د-21) المؤرخ في 16 كانون الأول/ ديسمبر 1966. تاريخ بدء النفاذ: 3 كانون الثاني/ يناير 1976، وفقا للمادة 27..

15 تقرير صادر عن مركز الميزان لحقوق الإنسان حول الأبعاد الاجتماعية للضريبة في قطاع غزة، يوليو 2011، الصفحة (27)

القانون الضريبي الفلسطيني:

الإطار التاريخي:

تميزت الفترة قبل نشوء السلطة الفلسطينية بوجود قانونين خاصين بالضرائب، الأول لقطاع غزة وهو قانون ضريبة الدخل الانتدابي رقم 13 لسنة 1947، والآخر في الضفة الغربية، وهو قانون ضريبة الدخل الأردني رقم 25 لسنة 1964، [16] وكانت السياسة المالية في ذلك الوقت تعزز تبعية اقتصاد الأراضي المحتلة لاقتصاد دولة الانتداب أو المملكة الأردنية، ولم تكن تلتفت للمتطلبات الاقتصادية والاجتماعية للفلسطينيين على العكس حافظت على تبعية الاقتصاد للاقتصاد الإسرائيلي لاحقاً. وبعد تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994، عمدت الأخيرة على سن تشريعات وقوانين ضريبية مستندة لبروتوكول باريس وهو الملحق الاقتصادي لاتفاقية أوسلو للعام 1993،[17] وقد صدر أول قانون للضريبة على الدخل في الأراضي الفلسطينية بعد عشرة أعوام من تأسيس السلطة، وهو قانون رقم 17 للعام 2004، وأصبح نافذاً في العام 2005، واعتمد القانون النسبة التصاعدية في ضريبة الدخل بالنسبة للمكلفين الطبيعيين والمعنويين.

وشهدت الفترة منذ العام 2005، وحتى العام 2015 صدور تعديلات كثيرة على ضريبة الدخل في فلسطين، وكانت سياسات تعديل القانون مرتكزة على منهجية تخفيض عدد الشرائح الضريبية، ظنا من المشرعين وحسب النظم الحديثة، أن تقليل الشرائح الضريبية وبساطة النظام الضريبي سيؤدي إلى ارتفاع عائدات الضرائب، الأمر الذي كان مخالفاً للواقع، فهذه السياسات تثمر في البلدان المستقرة، والتي لا تعاني من تهرب ضريبي كبير[18]، ولكن في الحالة الفلسطينية، يرى العديد من الخبراء أن تقليل عدد الشرائح الضريبية يؤدي إلى توزيع متساوي للعبء على الطبقات الاجتماعية المختلفة وبالتالي مخالفة مبدأ العدالة في توزيع الدخل[19].

وبالفعل أصدرت قانون جديد في العام 2011، أضافت السلطة بموجبه شريحة رابعة جديدة، بهدف تحقيق مبدأ العدالة، وزيادة العبء الضريبي على أصحاب الدخل المرتفع.[20]

---

[16] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، تعديلات قانون ضريبة الدخل – الأهداف والنتائج المتوقعة الصفحة (3).

[17] بروتوكولات أو اتفاقية باريس، هي اتفاقية اقتصادية بين الجانب الاسرائيلي والفلسطيني، منبثقة عن اتفاق أوسلو في عام 1993، بحيث تعطي الاتفاقية الحق لإسرائيل لاستقطاع الضرائب على واردات السلطة وتصدير السلع، من ثم تقوم اسرائيل بتحويل قيمة الاستقطاع للسلطة الفلسطينية، ولهذه الاتفاقية آثارها السلبية على السلطة والاقتصاد الفلسطيني، حيث تقوم إسرائيل في كثير من الأحيان بحجز أموال الضرائب في خطوات عقابية عند توتر الأوضاع السياسية بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية، كما ألزم السلطة الفلسطينية بضريبة القيمة المضافة في إسرائيل، مع هامش تغيير لا يتعدى 2%، مع الاختلاف في الواقع الاقتصادي والاجتماعي للأراضي الفلسطينية المحتلة وإسرائيل.

[18] تقدر قيمة التهرب الضريبي في الأراضي الفلسطينية من (300 إلى 350) مليون دولار سنوياً وذلك حسب الخبير الاقتصادي والمحاضر في جامعة الأزهر الدكتور سمير أبو مدللة، خلال مقابلة أجراها الباحث معه بتاريخ 2015/2/1.

[19] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، تعديلات قانون ضريبة الدخل – الأهداف والنتائج المتوقعة الصفحة (4).

[20] موقع وزارة المالية الفلسطينية.

وفي العام 2012، أقر مجلس الوزراء التوصيات المتعلقة بالنسب على الشرائح، لتتراوح النسب الضريبية ما بين 5% إلى 20% للأفراد والشركات.

وفي العام 2014، صدر تعديل آخر وهو قرار بقانون رقم 8 لعام 2011، والذي أعاد اعفاء أرباح الأصول الرأسمالية الناجمة عن بيع الأوراق المالية، وتحصيل نسبة 10% على فوائد برامج التمويل، وإلغاء الفوائد على الودائع والعمولات.[21]

وفي العام 2015، صدر تعديل جديد وهو القرار بقانون رقم 5 للعام 2015، بشأن تعديل قانون ضريبة الدخل رقم 8 للعام 2011، حيث رفع هذا التعديل الشريحة الخاضعة للإعفاء وفرض ضريبة على الشركات الاحتكارية بنسبة 20%، وأصبحت الشريحة العليا 15% على الأفراد والشركات والمؤسسات المعنوية الأخرى.[22]

قطاع غزة:

الحصار الإسرائيلي:

لا يمكن تناول الواقع الضريبي في قطاع غزة بمعزل عن المتغيرات السياسية التي شهدها القطاع خلال السنوات الماضية، والتي أثرت بشكل كبير على واقع الاقتصاد في القطاع. فمن غير الخفي على المراقبين أن دولة الاحتلال أخضعت البنية الاقتصادية للقطاع للتبعية الكاملة للاقتصاد الإسرائيلي بما يخدم اقتصادها، بحيث كان القطاع ولم يزل السوق الاستهلاكي المتعطش دائماً للواردات من الجانب الإسرائيلي. وعملت إسرائيل على إبقاءه على هذه الحال طيلة سنوات احتلالها للقطاع، ولم تسمح له بالتطور حتى بعد سنوات من الانسحاب الإسرائيلي من القطاع[23]، حيث أبقت إسرائيل تحكمها المطلق بالمعابر التي تربط قطاع غزة بالضفة الغربية والعالم.

وكانت سلطات الاحتلال قد شرعت في تضييق الخناق على قطاع غزة منذ تشرين الأول/ أكتوبر 2000 بعد اندلاع انتفاضة الأقصى، من خلال وضع العراقيل على تدفق البضائع والسلع من وإلى القطاع، كما استهدفت المنشآت الصناعية والتجارية وتجريف الأراضي الزراعية، ومنعت العمال الفلسطينيين من الوصول إلى أماكن عملهم داخل الأراضي المحتلة، واستعاضت عنهم بالعمالة الآسيوية. وفي العام 2006، وبالتحديد بعيد الانتخابات التشريعية التي فازت بموجبها حركة حماس بأغلبية مقاعد المجلس التشريعي الفلسطيني، فرضت إسرائيل والمجتمع الدولي حصاراً مالياً واقتصادياً على السلطة الوطنية الفلسطينية بعد أن شكلت

[21] معهد أبحاث السياسات الاقتصادية (ماس)، تعديلات قانون ضريبة الدخل – الأهداف والنتائج المتوقعة.

[22] نفس المرجع السابق.

[23] نفذت سلطات الاحتلال الإسرائيلي خطة الفصل أحادي الجانب بتاريخ 2005/9/12.

حركة حماس الحكومة. وبعد أقل من عام وعلى إثر سيطرة حركة حماس العسكرية على قطاع غزة في حزيران 2007، أعلنت سلطات الاحتلال قطاع غزة كياناً معادياً في أيلول من العام نفسه، وألغت الكود الجمركي للقطاع من كافة موانئها، وبالتالي لم تعد تسمح لتجار القطاع بالاستيراد من أية دولة في العالم بشكل مباشر إلا من خلالها. وترافقت هذه الإجراءات مع تشديد هذا الحصار، الأمر الذي تجلى في وقف التعامل المالي من خلال المصارف والبنوك مع القطاع إلا في أضيق نطاق وتحت مراقبة إسرائيلية ودولية، وأصبح تدفق السلع إلى القطاع في الحد الأدنى وفقط للمواد الأساسية وبكميات محدودة لا تلبي حاجة السوق، ناهيك عن وقف التصدير من القطاع لأي منتج كان، من هنا انتشرت تجارة الأنفاق وازدهرت، وهي أنفاق عمد المواطنون على انشائها على امتداد الشريط الحدودي بين مصر وقطاع غزة، وأصبحت من أهم نقاط تدفق البضائع للقطاع.

وقد ساهمت تجارة الأنفاق في تمويل خزينة الحكومة في غزة من خلال الرسوم والضرائب التي كانت تفرض على البضائع الواردة، والتي شكلت نسبة 70% من واردات الخزانة لحكومة غزة[24]، في حين شكلت المساعدات الخارجية والجباية الداخلية باقي نسبة الايرادات. كما ساهمت تجارة الأنفاق في انعاش الاقتصاد في قطاع غزة من خلال تشغيل ما يقارب 15000 عامل[25] في تلك الأنفاق. وفي العام 2014 وبالتحديد بعد صعود الرئيس عبد الفتاح السيسي إلى سدة الحكم في مصر، سعت الحكومة المصرية إلى هدم وإغراق أغلب الأنفاق الموجودة على الحدود المصرية وقطاع غزة، لتفقد الحكومة في غزة أهم مواردها المالية، ناهيك عن انحسار الدعم الخارجي لها، ما ألقى بظلاله على الوضع لاقتصادي للقطاع. وشجع فقدان الموارد القادمة من الأنفاق الحكومة في غزة على تكثيف الجباية وفرض الرسوم على البضائع والسلع للإيفاء بالتزاماتها المتمثلة في رواتب موظفيها والمصاريف التشغيلية. كما شكلت الحروب الثلاثة التي خاضتها إسرائيل ضد قطاع غزة في العام 2009، و 2012، و2014، عاملاً مؤثراً بشكل كبير على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للقطاع، فقد عملت إسرائيل على تدمير البنية التحتية للقطاع، بالإضافة للاستهداف المتعمد والمنهجي للأعيان المدنية والمنشآت الصناعية والزراعية، حيث صنف القطاع حسب العديد من المنظمات الدولية بالمنطقة المنكوبة.

الانقسام الداخلي:

[24] دراسة حول أنفاق قطاع غزة وأثرها على الاقتصاد الفلسطيني.

[25] مقابلة أجراها الباحث مع الخبير الاقتصادي والمحاضر في جامعة الأزهر الدكتور سمير أبو مدللة، بتاريخ 2015/2/1.

لعب الانقسام الداخلي الفلسطيني دوراً مهماً في تفاقم الأوضاع الاقتصادية، بل ألقى بظلاله أيضاً على الأوضاع المعيشية والانسانية لقطاع غزة، فمنذ اللحظة الأولى لسيطرة حركة حماس على القطاع، توقفت سلطة رام الله عن دفع مرتبات موظفيها لمدة عام وثلاثة أشهر، أدت إلى تزعزع الوضع الداخلي وانخفاض القدرة الشرائية للمواطنين. ومنذ العام 2007 وحتى الآن كان القطاع رهينة التضارب في القرارات والقوانين بين شطري الوطن، ففي الوقت الذي أصدر فيه الرئيس محمود عباس مرسوماً في العام 2008، أعفى بمقتضاه المواطنين في قطاع غزة من ضريبة الدخل، ما عدى الموظفين التابعين لسلطة رام الله المتواجدين في قطاع غزة، وبعض الشركات الكبرى، في حين استمرت الحكومة في غزة في اقتطاع ضريبة الدخل بشكل مباشر.

كما أدى الانقسام إلى إفراز مبدأ الازدواج الضريبي، وهو مفهوم أشارت له الدراسة سابقاً، ويتلخص مفهومه في ضمان عدم استيفاء الضريبة أكثر من مرة على السلعة نفسها، وهذا ما يحدث في الوقت الحالي، حيث أصبح التاجر يدفع ضريبة القيمة المضافة على المبيعات أكثر من مرة، وذلك عندما تقوم الشركات في الضفة الغربية ببيع السلع لغزة وعندما تباع السلع نفسها داخل غزة.

ولعل المثال الأبرز على ذلك، السيارات المستوردة، حيث تقوم سلطة رام الله بتحصيل ضريبة بقيمة 50% من قيمة السيارة المستوردة، وعند دخول السيارة للقطاع تقوم الحكومة في غزة باستيفاء مبلغ 25% من قيمة السيارة الواردة للقطاع.

كما أفرز الانقسام وجود جهازين ضريبيين للضفة وللقطاع، وبالتالي زيادة في المصاريف الإدارية والأعباء المالية، ناهيك عن اختلاف القوانين المعمول بها في كلا الجهازين.

وكما أسلفنا، فإن نظام القانون الضريبي قد تطور على مر السنوات الماضية من خلال التعديلات التي أجرتها السلطة في رام الله عليه خلال الاعوام 2011، و2012، و2014، وحتى 2015، فيما مازالت الحكومة في غزة تواصل العمل بالقانون رقم 17 للعام 2004، دون إجراء أي تعديلات عليه، حتى بعد اتفاق أبريل 2014، الذي شكلت بموجبه حكومة الوفاق الفلسطيني، استمر الانقسام السياسي ومفرزاته بين شقي الوطن، ومنها النظام الضريبي الذي لم يطرأ عليه أي تغيير سوى، زيادة في حجم الجباية في قطاع غزة، دون إقراره على مستوى السلطة أو رئاسة الوزراء، في تجاوز صريح للقانون.

الضرائب في القطاع:

بقي الواقع الضريبي في قطاع غزة رهينة التطورات السياسية على الأرض خلال السنوات العشرة الماضية، دون وجود رؤية واضحة لأبعاد الجباية سوى الخروج من الأزمات الآنية التي تمر بها الحكومة في غزة. فبعد

الانقسام والحصار استمرت الحكومة في غزة بفرض الضرائب المباشرة على الدخل ورأس المال، والضرائب غير المباشرة على السلع والخدمات، وكانت نسب الجباية وأنواع الضرائب تتأثر بالمتغيرات السياسية المحيطة في المنطقة. فبعد الضرائب والرسوم التي كانت تفرض على السلع الواردة من الأنفاق وبعد انحسار ظاهرة تجارة الأنفاق ذهبت الحكومة للتفكير في بدائل لسد العجز في موازنتها، وكان الحل القديم الجديد، وهو فرض ضرائب ورسوم على السلع الواردة إلى القطاع، وكذا على النشاط التجاري الداخلي داخل القطاع. بل إن الدوائر الحكومية في غزة تدافع عن ممارساتها الضريبية مدعية أنها تصب في خانة خدمة الصالح العام.

وقد شهد الاقتصاد الفلسطيني خلال العام 2014 انكماشاً هو الأول منذ عام 2006، حيث تراجع الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0.2%، وذلك بعد عامين من التباطؤ، تراجع فيهما النمو إلى 6.3% في العام 2012 و2.2% في العام 2013. وجاء الانكماش الذي حدث في العام 2014 نتيجة للأحداث السياسية والأمنية التي مرت فيها فلسطين، وخصوصاً العدوان الإسرائيلي على قطاع غزة في صيف العام نفسه، واستمرار الحصار الاقتصادي، مما ألحق أضراراً جسيمة في البنية التحتية والقاعدة الإنتاجية التي انعكست أثارها على مجمل النشاط الاقتصادي. كما كان هذا الانكماش محصلة لاتجاهين متعاكسين من النمو في كل من الضفة الغربية وقطاع غزة. ففي حين شهد النشاط الاقتصادي في الضفة الغربية نمواً بواقع 5.1% خلال عام 2014 (مقارنة مع 6% عام 2012 و1% عام 2013)، تراجع النشاط الاقتصادي بشكل حاد في قطاع غزة بواقع 15.2% (مقارنة مع نمو بلغت نسبته 7% عام 2012 و 5.6% في العام 2013) ... وقد انعكست تداعيات التباطؤ الاقتصادي على سوق العمل الفلسطيني محدثة تزايداً في معدلات البطالة، وخصوصاً في قطاع غزة التي ارتفعت إلى مستويات قياسية من 31% عام 2012 إلى 32.6 عام 2013 و43.9% عام 2014.[26]

بعد تشكيل حكومة الوفاق الوطني منتصف عام 2014، تبادل طرفا الأزمة على الساحة الفلسطينية الاتهامات فيما بينهم، حيث اتهمت حماس حكومة الوفاق بأنها تتنكر للموظفين الذين عينتهم بقطاع غزة وكانت تتوقع أن تشكل حكومة الوفاق طوق نجاة وبديلاً لتوفير رواتب موظفيها. ومن جهة أخرى أعلنت حكومة الوفاق أنها تنوي تشكيل لجنة إدارية لدراسة ملف الموظفين. وبعد حوالي (9) شهور من الانتظار صدر قرار علني بنية السلطات بغزة تفعيل نظام الضرائب على المكلفين. وقام أعضاء المجلس التشريعي بسن قانون ضريبة التكافل، وأكد النائب جمال نصار من كتلة التغيير والإصلاح التابعة لحماس في المجلس التشريعي أن فترة العمل بهذا القانون محدد بفترة زمنية هي من الأول من أبريل 2015 حتى 31 ديسمبر 2015، مشيرا إلى أن عدم قيام حكومة الوفاق بصرف الموازنات التشغيلية خلال المرحلة السابقة دون مبرر

[26] سلطة النقد الفلسطينية، 2015، تقرير التنبؤات الاقتصادية لعام 2016 http://www.pma.ps/Portals/ /، تم مراجعته بتاريخ 2016/2/6.

قانوني، ترتب عليه خلق أزمات في مجال تقديم الخدمات الصحية والاجتماعية والتعليمية والاقتصادية والأمنية حيث يعد السبب الأبرز الذي دفع المجلس التشريعي إلى سن هذا القانون لضمان تقديم مساعدات وإعانات للعائلات الفقيرة وبحد أدنى 100 دولار شهريا[27].

وفي النصف الثاني من عام 2015، شرعت وزارة المالية ووزارة الاقتصاد في قطاع غزة بفرض وتفعيل الضرائب والرسوم على المكلفين، واستحدثت دائرة ضريبة القيمة المضافة[28] مقرات جديدة وشرع الموظفين بتنفيذ زيارات ميدانية في مختلف مناطق قطاع غزة.

ووفقاً للمتابعة الميدانية واللقاءات التي أجراها الباحثون مع التجار كانت الضرائب المفروضة على مختلف القطاعات على الشكل الآتي:

1. محلات بيع الملابس:

وصلت طواقم تابعة للإدارة العامة لضريبة القيمة المضافة إلى المحال التجارية في مخيم النصيرات ومدينة دير البلح، عند حوالي الساعة 12:00 ظهر يوم الخميس الموافق 2015/1/7، وسلموا عدد من أصحابها إخطارات تدعو مستلمها إلى الحضور فوراً إلى مقر الإدارة العامة لضريبة القيمة المضافة. وتكررت الزيارات عند حوالي الساعة 11:00 صباح يوم الأحد الموافق 2015/1/10، وسلمتهم إخطارات أخيرة تشير إلى أنه في حال التخلف عن الحضور سيتم فتح ملف ضريبي غيابياً، ووضع تقدير مالي غيابياً، وفرض غرامات وحجز وغيرها من الإجراءات القانونية والعقوبات. وفي أعقاب هذا الإجراء عبر عدد من أصحاب المحال عن غضبهم بتنظيم احتجاج صباح يوم الاثنين الموافق 2015/1/11، وقاموا بمقابلة رئيس بلدية النصيرات، ومن ثم قاموا بالإعلان عن الإضراب من الساعة 9:00 صباحاً حتى الساعة 12:00 من يوم الثلاثاء الموافق 2015/1/12، وتوجهوا إلى مقر المجلس التشريعي بالمحافظة وقدموا شكوى للمجلس.

وأوضح أصحاب المحال أن الأسباب التي دفعتهم إلى الاحتجاج هو زيادة التكاليف جراء استئجار المحال التجارية، وحالة الكساد التي يمر بها الاقتصاد في قطاع غزة.

2. محال بيع الفحم النباتي:

---

[27] وكالة معا، ضريبة التكافل ، http://maannews.net/Content.aspx?id=773610، تم مراجعته بتاريخ 2016/2/6.

[28] تعتبر ضريبة القيمة المضافة من أهم مصادر الإيرادات المحلية بالنسبة لخزينة السلطة. من مهامها: فتح ملفات للمشتغلين حسب تصنيفها، تجميد وإغلاق الملفات، تسجيل السيارات التجارية، متابعة التقارير الدورية للمكلفين، متابعة ملفات كبار المكلفين من خلال الفحص والتدقيق، متابعة القضايا الضريبية ومتابعة المنح المقدمة والإعفاءات الضريبية الخاصة بها، المتابعة الميدانية من خلال الحملات المنتظمة على الشركات وأصحاب المهن. ومن أبرز أهدافها: رفد الخزينة لتوفير الحد الأقصى من الإيرادات، حماية الصناعات الوطنية والمنتج المحلي، مكافحة التهرب الضريبي وتطبيق القانون، توثيق العلاقة وبناء جسور الثقة مع المكلفين في القطاعات المختلفة. المرجع: الموقع الإلكتروني لوزارة المالية: http://www.mof.gov.ps

يستورد التجار في قطاع غزة الفحم النباتي من جمهورية مصر العربية، حيث تتعهد مكاتب تخليص إسرائيلية مهمة مرور الكميات بواسطة شاحنات وتوصيلها من مصر لإسرائيل عبر معبر (نيتسانا)[29]، ومن ثم تنقل إلى معبر (كرم أبو سالم) جنوب شرق قطاع غزة. وقد لعبت التغيرات في البيئة والمناخ زيادة في استهلاكه في قطاع غزة. وأصبح القطاع يعتمد على الاستيراد لتوفير هذه السلعة، بعد النقص الكبير في عدد البساتين والأشجار، بسبب التمدد العمراني، وتجريف قوات الاحتلال الإسرائيلي للحقول الزراعية. كما شكلت التغيرات المناخية جراء انخفاض درجات الحرارة، والتي تزامنت مع الانقطاع المتكرر لتيار الكهربائي ولفترات طويلة وتقليص كميات الغاز الواردة للقطاع عامل إضافي لزيادة الإقبال على شراء هذه السلعة. وقد أخضعت وزارة المالية التابعة للسلطة في قطاع غزة هذا النوع من الواردات لضريبة التكافل، مع العلم أن قطاع غزة لا يوجد فيه مكامير للفحم ولا ينتج هذا النوع من المنتجات، كي نعتبر الضريبة المفروضة في سياق دعم وحماية المنتج المحلي.

ووفقاً لأحد التجار المستوردين، يقوم التاجر بالتنسيق مع التجار المصريين وبالتنسيق مع مكتب تخليص إسرائيلي ويتم استيراد الكمية المطلوبة، ويقوم الجانب الإسرائيلي بتحصيل (17%) على قيمة الفاتورة، فعلى سبيل المثال في حال تم شراء حمولة شاحنة مقدارها (20) طناً من الفحم النباتي ب(6000$)، يحصل الجانب الإسرائيلي على ما مقداره (1700$) ضريبة القيمة المضافة، وكل شاحنة يقوم مكتب التخليص الإسرائيلي بإنجاز معاملاتها يخصم أتعاب بقيمة (250$)، ومن ثم تصل إلى معبر (كرم أبو سالم)، وعند السلطات في قطاع غزة يجبر التاجر على دفع (300$) رسوم تعلية، وضريبة القيمة المضافة (للمرة الثانية) حوالي (250$)، وأيضاً تدفع الشركة سنوياً إلى وزارة المالية ضريبة الدخل بمقدار (1000$)، وتقدر تكلفة النقل من المصدر إلى مقر الشركة بغزة بحوالي (1000$). وفي النصف الثاني من عام (2015) قامت السلطات في قطاع غزة بفرض ضريبة التكافل على التاجر حيث يتم تحصيلها عند معبر (كرم أبو سالم)، وفي حالة مثل استيراد الفحم يدفع التاجر (500$) على حمولة الشاحنة التي تزن (20 طناً) بواقع (100 شيكل لكل طن).

3. محال الرخام والجرانيت:

الرخام والجرانيت تعتبر من أكثر الأحجار المستخدمة في بناء وتشطيب المنازل، حيث يستخدم في الأرضيات والمطابخ والجدران والأدراج وتزيين الحمامات. وهو من المواد الخام الخاصة بالبناء ويعتبر من الضروريات لإنشاء المساكن. ونظراً لما حل في قطاع غزة من دمار واسع في الممتلكات لاسيما الممتلكات

29 معبر نيتسانا: المعبر الحدودي البري الرئيسي بين إسرائيل ومصر، تعبره شحنات لبضائع مختلفة، منها سلع غذائية للسلطة الفلسطينية، ومنتجات كيماوية ومواد بناء وخضروات مجمدة وأسماك مجمدة ومغزولات ومنسوجات ونايلون وأجهزة كهربائية وتوابل وزجاج .وحسب بيانات هيئة الموانئ الإسرائيلية تعبر نحو ١١ ألف شاحنة محملة بالبضائع هذا المعبر سنوياً.

غير المنقولة مثل المنازل والمنشئات والمدراس والمؤسسات الطبية، ارتفع الطلب على هذه المنتجات خاصة مع عملية إعادة الإعمار التي بدأت تنمو بشكل طفيف في قطاع غزة. ويستورد التجار الرخام والجرانيت من عدة دول أجنبية وأيضاً من المحافظات الشمالية (الضفة الغربية)، وطال قرار وزارة المالية والاقتصاد في قطاع غزة تفعيل الضرائب على هذه البضائع. وصحيح أن هذه المنتجات قد تبدو كمالية إلا أن الظروف التي يمر بها قطاع غزة تجعلها ضرورية خاصة أنها أساسية في إعادة الإعمار.

أحد التجار ممن يزاولون مهنة استيراد الرخام والجرانيت أضاف: أنه بتاريخ 2015/12/22، حضر فريق مكون من (3) موظفين تابعين لوزارة المالية، وعرفوا عن أنفسهم أنهم من دائرة ضريبة القيمة المضافة، وقاموا بحصر ما في المحل من منتجات، ووجهوا له تهمة التهرب الضريبي بعدما قاموا بمقارنة ما هو مقيد بسجل القيم المالية التجاري له، وفرضوا عليه مبلغ مقداره (65.000) شيكل، وبعد مفاوضات معهم انخفض إلى (20.000) شيكل.

ويضيف التاجر أن البضاعة التي تم تقييمها سبق له وأن دفع مبلغ يعادل (17%) من قيمة الفاتورة كضريبة مضافة للسلطة الفلسطينية. ومنذ النصف الثاني من العام (2015)، تجبي الحكومة في غزة (100) شيكل على كل طن من المنتجات، و(600) شيكل ضريبة تعلية لكل حاوية (كونتينر) من الجرانيت.

4. الصيدليات:

تعتبر الأدوية من السلع الضرورية، ونظراً لأعداد الخريجين المتزايدة لاسيما من الكليات العلمية في قطاع غزة وعلى وجه الخصوص الخريجين من كليات الصيدلة، يقوم الخريج بفتح صيدلية كي يغطي تكاليف حياته اليومية، وفي بعض الأحيان يشترك أكثر من خريج في ظل شح الوظائف في المؤسسات الطبية الرسمية. إلا أن قرار تفعيل ضريبة القيمة المضافة ميدانياً شمل الصيدليات. ففي أواخر شهر ديسمبر من عام 2015، أرسلت دائرة ضريبة القيمة المضافة إخطارات تنص على مستلمه من أصحاب الصيدليات فتح سجل تجاري في دائرة ضريبة القيمة المضافة، وكررت الزيارات مرة أخرى وسلمتهم إخطارات نهائية تفيد أنه في حال التخلف عن الحضور سيتم فتح ملف ضريبي غيابياً، ووضع تقدير مالي غيابياً، وفرض غرامات وحجز وغيرها من الإجراءات القانونية والعقوبات.

ووفقاً لأحد أصحاب الصيدليات فقد قام بإرسال المحاسب القانوني الخاص بالصيدلية لدائرة ضريبة القيمة المضافة في دير البلح، مع العلم أنه ملتزم بدفع مبلغ يقدر ب(100) شيكل شهرياً، وأثناء زيارة المحاسب القانوني للدائرة قدروا مقدار الربح للصيدلية ب (5000) شيكل، ووضعوا مبلغ مقداره (400) شيكل شهرياً ولمدة خمس سنوات بأثر رجعي، وأصبح المبلغ (24.000) شيكل، بدوره رفض المحاسب هذا الطرح،

وأجرى مفاوضات حتى انخفض المبلغ المستحق الدفع ل (3000) شيكل، وتم إغلاق الملف، مقابل أن يتم تحسين الدفعة، وطرح المحاسب القانوني على صاحب الصيدلية بأنه يتوجب عليه تحسين الدفعة الشهرية لتصبح (200–250) شيكل. ووفقاً لصاحب الصيدلية فإنه يدفع (3000) دينار أردني كبدل إيجار سنوياً.

5. المطاعم:

انتشرت المطاعم في قطاع غزة في السنوات الأخيرة، وهي تشغل الآلاف من العمال، وبتاريخ 2015/1/10، وصل طاقم تابع لضريبة القيمة المضافة لأحد المطاعم في مدينة غزة، وطلبوا من صاحب المطعم إظهار السجل التجاري، فأخبرهم أن الظروف العامة لم تسمح بدفع الضريبة لا سيما الوضع الاقتصادي، حيث صدر عن الرئيس محمود عباس قراراً بإعفاء قطاع غزة من الضرائب، إلا أنهم أصروا على دفع الضريبة، وأظهروا له فواتير ضريبية كان قد قدمها لبعض المؤسسات في سنوات سابقة.

يضيف صاحب المطعم بأن التكاليف التي ندفعها تتضاعف باستمرار فمثلاً خدمة التيار الكهربائي رديئة، وقمت بشراء مولد كهربائي بتكلفة (10.000$) يعمل على المحروقات وهذا زاد من قيمة التكاليف، وعدم انتظام توريد الغاز للقطاع دفعني لشراء العشرات من أسطوانات الغاز. وعندما يرتفع ثمن الدواجن هذا يضاعف علينا التكاليف. ومثال أخر: في أوقات الحروب على قطاع غزة نغلق أبوب المطعم ونقوم بإتلاف المنتجات ونتخلص منها ونتحمل خسائرها، وهذه الجوانب لم تراعيها السلطات المختصة في قطاع غزة، ولم نتلقى أي شكل من أشكال الدعم جراء هذه الخسائر في ظل حالة الكساد.

6. استيراد الفواكه والخضار:

يستورد التجار الفواكه والخضار من داخل إسرائيل، وتمر هذه البضاعة عبر معبر (كرم أبو سالم)، فرضت السلطات في غزة خلال السنوات الماضية ضريبة على الواردات من الفواكه بواقع (30) شيكل لكل طن، ومن الخضروات مثل البصل والثوم (20) شيكل لكل طن، واستمر هذا الحال لغاية النصف الثاني من عام 2015، حيث ارتفعت قيمة الضريبة إلى (100) شيكل على كل طن من الفواكه والخضروات، وأصبح التاجر يدفع ما قيمته (2000) شيكل على حمولة المركبة.

يقول أحد تجار الفواكه والخضروات، أن البضائع المستوردة من الفواكه والخضروات معفية من ضريبة القيمة المضافة، وفوجئنا برفع قيمة التحصيل من (30،20) شيكل، إلى (100) شيكل، منذ عشر شهور. وحول تأثير ذلك أكد أن المبلغ لا يمكن نقله للمستهلك من خلال رفع السعر، لأن حساسية الطلب على المنتجات عالية، لكن هذا الإجراء دفعه لتقليل الكميات المستوردة، كما قام مؤخراً بتسريح حوالي (8) من العاملين لدى

الشركة. وفيما يتعلق بضريبة الدخل أضاف أنه يدفعها يومياً في معبر كرم أبو سالم حيث يتم تحصيل ما قيمته (5) دولارات على الطن يومياً، مع العلم أن ضريبة الدخل كانت تساوي (2.5) دولار على كل طن وتدفع سنوياً.

ويتكبد التجار في قطاع غزة زيادة في التكاليف، ولاسيما بعد قرار سلطات الاحتلال الإسرائيلي بتاريخ 2011/3/2 إغلاق معبر المنطار (كارني) بشكل نهائي والإبقاء على معبر كرم أبو سالم الواقع جنوب شرق القطاع كمعبر وحيد لحركة البضائع من وإلى قطاع غزة. أسفر هذا الإجراء الجديد على زيادة تكلفة النقل للبضائع المستوردة من إسرائيل بنسبة (100%)، جراء زيادة المسافة التي تقطعها عربات النقل.

7. مكاتب المحاسبة:

يلجأ التجار لمكاتب المحاسبة من أجل تخليص المعاملات في الدوائر المختصة بالضريبة، وفي مطلع عام 2016، فرضت وزارة المالية بغزة اجراءً جديداً على المحاسبين بحيث يقوم المحاسب القانوني بتعبئة (وكالة تفويض) يحصل عليها من جمعية المحاسبين بغزة، ويبلغ مقدار الرسوم على هذه الوكالة للأفراد (30) شيكل، وللشركة المساهمة (70) شيكل، والشركة العادية (50) شيكل. حيث لا يمكن أن تجرى المعاملة في الدوائر المختصة بالضريبة دون وجود نموذج صادر عن جمعية المحاسبين الفلسطينيين[30]. وفي إطار الضريبة المفروضة على المحاسب القانوني فكل توكيل يدفع عليه ضريبة القيمة المضافة (8) شيكل بشكل شهري، وما قيمته (10$) سنوياً على كل ملف ضريبة دخل. يذكر أن إجراءات وزارة المالية شملت مكاتب المحامين، وعيادات الأطباء.

8. المطاحن:

فرضت وزارة الاقتصاد الوطني على كل مستورد أن يحصل على موافقة قبل استيراد البضائع، ويسمى الإجراء "إذن استيراد)، فمثلاً الحبوب يتم استيرادها من الخارج وتعتبر من السلع الضرورية وبالرغم من ذلك شملها اجراء دفع الرسوم حيث يضطر التاجر لدفع مبلغ (20) شيكل لكل طن من الحبوب. في حين ترى وزارة الاقتصاد أن هدف إذن الاستيراد هو للمصلحة العامة للتحكم في نوعية القمح المستورد ومدى ملائمته للمعايير المقبولة.

9. السيارات المستوردة:

30 : جمعية المحاسبين الفلسطينيين لم يجرى فيها انتخابات منذ عام 2006. ويظهر ميدانياً غياب تأثير هذه النقابات والاتحادات بالغم أن الاتفاقيات الدولية توفر لمنظمات الموظفين العموميين الاستقلال الكلي عن السلطات العامة، كما توفر لها حماية كافية من أي تدخل من أي سلطة عامة.

تفرض حكومة رام الله ضريبة على السيارات الحديثة التي تدخل الأرضي الفلسطينية ومن ضمنها قطاع غزة، ما نسبته (50 %) من قيمة السيارة. كما تفرض حكومة غزة ضريبة على السيارات بنسبة (25 %) من قيمة السيارة. وبالتالي بات المكلف في قطاع غزة ملزم بدفع الضريبة ذاتها مرتين لتشكل أبرز مثال على الازدواج الضريبي.

الرسوم المفروضة:

فرضت الجهات المختصة في دوائر المحاكم على طالب الخدمة شراء دمغات بقيمة (2 شيقل)، لكل ورقة تقدم، مع العلم أن العملة المتداولة والرسمية في المحاكم هي الدينار. كما رفعت وزارة الاقتصاد رسوم تسجيل الشركات وأصبحت (780) شيكل، وكان مبرر الوزارة هو التأكد من جدية التاجر والقضاء على الشركات الوهمية. وكانت الظروف الاقتصادية دفعت العشرات من العمال للحصول على ملفات تجارية وتقديم الأوراق والتراخيص والرسوم المطلوبة للاستفادة من التسهيلات التي يحصل عليها التجار في حرية المرور والتنقل عبر معبر بيت حانون (ايرز). وعلى سبيل المثال عدد القيود للأشخاص والمؤسسات المسجلين في غرفة تجارة وصناعة وزراعة الوسطى بلغ (1664)، فيما بلغ عدد التجار المسجلين رسمياً وفعلياً (360) تاجر، بمعدل (21%). ويعزى ذلك لقيام المواطنين بتقديم سجلات تجارية للحصول على صفة التاجر واستغلاله للحصول على تصريح مرور لإسرائيل، وللبحث عن بديل في ظل الحصار والإغلاق المشدد على سكان القطاع[31].

موقف الحكومة في غزة:

قال رئيس اللجنة الاقتصادية في المجلس التشريعي د. عاطف عدوان بأن هذا القانون (التكافل الاجتماعي) صدر من المجلس التشريعي بموازنة (2015)، ويريد أن يضع ضريبة التكافل الوطني على الميسورين من أبناء المجتمع وعلى التجار وأصحاب رؤوس الأموال الذين تزيد أرباحهم عن مليون دولار وعلى التبغ ومشتقاته وعلى السلع الكمالية التي لا يشتريها سوى الأغنياء.[32]

وبررت وزارة الاقتصاد بغزة خطوة جمع الضرائب والرسوم لتوفير الأموال وتغطية النفقات التشغيلية للوزارة، وأضافت الوزارة أن مقدار التكاليف التشغيلية للوزارة بغزة يعادل (100.000) شيكل، بينما وزارة الاقتصاد في رام الله تكلفتها التشغيلية (600.000) شيكل، وأوضحت أن الضرائب والرسوم لن تؤثر على ارتفاع الأسعار

[31] مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ عيسى أبو ربيع مع مدير العلاقات العامة في غرفة تجارة وصناعة المحافظة الوسطى بتاريخ ٢٠١٦/٢/٢

[32] المركز الفلسطيني للإعلام، ضريبة التكافل بغزة. قراءة في الأسباب والتداعيات (ندوة خاصة)، https://www.palinfo.com، تمت المراجعة بتاريخ 2016/2/2.

حيث تقوم أطقم الوزارة بمراقبة الأسعار وحررت مخالفات بحق البائعين والتجار عندما قاموا برفع الأسعار للبضائع. واستدلت الوزارة بأسعار السكر، الرز... الخ، التي لم تتغير في السوق في الآونة الأخيرة، وقالت الوزارة أن ضريبة (البلو) على المحروقات التي تفرضها رام الله هي التي تسبب ارهاقاً للمواطن أكثر بكثير من الضرائب التي تفرضها السلطات بغزة.[33]

وفي هذا السياق يقول الوكيل المساعد لوزارة المالية في غزة ومدير عام سلطة الضريبة عوني راغب الباشا "إن أغلب الاستقطاعات الضريبية والبيانات الجمركية وضرائب الشركات مثل جوال والبنوك، يتم تحصيلها لصالح السلطة في رام الله بواقع (70) مليون دولار شهرياً، فتقوم السلطة بدفع رواتب موظفيها بغزة، وثمن الكهرباء القطرية (المستورة من إسرائيل)، ويتبقى تقريباً نصف المبلغ الذي يذهب للاستفادة منه في الضفة الغربية. في حين تبلغ إجمالي المصروفات الحكومية في قطاع غزة حوالي (26) مليون دولار من رواتب ونفقات تشغيلية ومهمات طبية، والنقل والمواصلات، والمدارس والقرطاسية ....إلخ، ونسبة الجباية الضريبية لا تتعدى مبلغ (6.5) مليون دولار في حين توفر الحكومة مبلغ مماثل أو أقل بقليل، لتغطية الحد الأدنى من المصاريف التشغيلية والأجور، حيث يتم صرف راتب بنسبة 40% للموظفين التابعين لحكومة غزة من إجمالي الراتب[34]، كما أن المصاريف التشغيلية للحكومة في أدنى مستوى، وبالمجمل فإن أغلب موازنة الحكومة مخصصة لرواتب الموظفين، والنسبة المتبقية هي للنفقات العامة والتشغيلية".[35]

كما أشار الباشا إلى أن المشكلة الاقتصادية التي يعيشها القطاع بصورة خاصة وفلسطين بصورة عامة ناتجة عن اتفاقية باريس المجحفة، حسب تعبيره، والتي ربطت الاقتصاد الفلسطيني بنظيره الإسرائيلي، في حين كان لممارسات السلطة الفلسطينية في الضفة الغربية أثره أيضاً، حيث تحاول الأخيرة تضييق الخناق على القطاع. ومثال على ذلك، عندما تفتح شركة مقرها الرئيسي في الضفة الغربية فرعاً لها في قطاع غزة، فإنا نتعامل بشكل إيجابي معها وتفرض عليها الضرائب على أساس النشاط التجاري داخل القطاع، ولكن إذا كانت شركة مقرها في غزة، وتريد أن تفتح فرعاً في الضفة الغربية فإن السلطة تمنع نشاطها وتغلق مقرها.

وحول الازدواج الضريبي الحاصل في القطاع، أي بعدما تستوفي الضفة الغربية الضريبة على السلع الواردة للقطاع، تقوم الحكومة في غزة باستيفاء ضرائب أخرى، وحتى وإن كانت تسميها رسوم على تلك السلع. ولعل المثال البارز على ذلك السيارات المستوردة، قال الباشا (أثناء فترة ولاية حكومة الوحدة التي شكلت بعد فوز حماس في الانتخابات التشريعية كانت الجمارك المفروضة على السيارات هي 75% من قيمة السيارة المستوردة، وبعد الاقتتال الذي نتج على أثره حكومة في الضفة وأخرى في غزة، بقي العمل في غزة بالنسبة

[33] مقابلة أجراها الباحث مع وكيل وزارة الاقتصاد في غزة عماد الباز بتاريخ 2016/2/3.

[34] يبلغ عدد موظفي الحكومة في قطاع غزة حوالي 42000 موظف في مختلف القطاعات، الصحة التعليم الوزارات الشرطة.

[35] مقابلة أجراها الباحث مع عوني الباشا وكيل وزارة المالية المساعد بتاريخ 2016/2/3.

السابقة فيما يخص جمارك السيارات، ولكن في الضفة انخفض لنسبة 50% ولم يصلنا قرار التخفيض ولم نشعر به، بل تم العمل به مباشرةً، ونحن هنا نقوم بتحصيل باقي النسبة التي كان معمول بها والتي تبلغ 25%).[36]

وحول ضريبة التكافل والضرائب على السلع التي فرضت بموجبها الحكومة بغزة رسوماً متفاوتة وبزيادات مختلفة على معظم البضائع، والتي شملت تقريباً 400 سلعة، خاصة بعد الحرب الأخيرة على قطاع غزة 2014، وما يعانيه القطاع من أوضاع معيشية صعبة، قال الباشا "من حيث المبدأ لا توجد ضريبة تكافل فعلياً، لا توجد ضرائب جديدة، هناك بعض الرسوم على السلع التي تستورد من إسرائيل مثل الحيوانات اللاحمة للاستهلاك الآدمي، مثل الأبقار والخراف، والرسم الذي يدفع لا يؤثر فعلياً على أثمانها أو حتى على القدرة الشرائية للمواطن. ويواصل الباشا: إذا قلنا مثلاً أننا نستوفي مبلغ 50 شيكل على البقرة، وقمنا بتقسيم ذلك المبلغ على وزن 1000 كيلو جرام مثلاً، فلن نجد لها تأثيراً يذكر، ومثال ذلك الملابس المستعملة، والأجهزة الكهربائية (المخراز)...إلخ، ناهيك على أن هذه الرسوم تستوفى منذ خمسة سنوات وليس حديثاً. وأما الضرائب الأخرى التي يتم الحديث عنها عن السلع المستوردة من الخارج، فنحن نحارب التهرب الضريبي والأوراق الضريبية المزيفة التي يحاول فيها التاجر التنصل من دفع التزاماته الضريبية، والتي في حالة عدم دفعها لن تؤدي إلى تخفيض أسعار السلع بل سوف يستفيد منها التاجر بالإضافة إلى ربحه الأصلي. وفي الحالة الداخلية، فإننا نفرض ضرائب على النشاط التجاري، مثل الضرائب التي تفرض على المطاعم، والمقاهي والشركات الربحية والمحلات التجارية ".[37]

رأي الخبراء :

يرى الخبير الاقتصادي عمر شعبان، مدير مركز بال ثينك للدراسات الاستراتيجية، أن الضرائب لا تفرض إلا بقانون، ويجب أن يمر ذلك القانون من خلال القنوات التشريعية، وهذا القانون يصدر بقرار رئاسي، ولكن الوضع السياسي الراهن وحالة الانقسام التي يعيشها المجتمع، جعل من الصعوبة تحديد ما هو قانوني وغير قانوني، ولكن يبقى الأصل في أن أية ضرائب جديدة يجب ألا تفرض إلا بقانون.

وبالنسبة لقطاع غزة، فإن السياسات الضريبية المتبعة تهدف لتحصيل موارد مالية على المستوى الآني، دون الالتفات إلى المدى المتوسط والبعيد وآثار تلك الضرائب على الاقتصاد والمجتمع، خاصة وأن الهدف العام من وراء تحصيل الضرائب خدمة المجتمع. ففي كافة الدول هناك هدف ورؤيا ونتائج لعمليات الجباية، ولكن في الحالة الفلسطينية وفي قطاع غزة على وجه التحديد هناك تقدير جزافي لنسب الضرائب التي أدت وخاصة

[36] نفس المرجع السابق.

[37] مقابلة أجراها الباحث مع الأستاذ عوني الباشا وكيل وزارة المالية المساعد بتاريخ 2016/2/3.

في الفترة الأخيرة إلى ارتفاع أسعار السلع بشكل ملحوظ وبالتالي ارتفاع في تكلفة المعيشة، وانخفاض في القدرة الشرائية، وآثار ذلك على المدى المتوسط والبعيد، والذي قد ينبئ بتدهور شامل في الوضع الاقتصادي وإفرازات ذلك على الوضع الاجتماعي، والأمراض التي قد تظهر نتيجة العوز والفقر من جرائم وتفكك في بنية النسيج الاجتماعي ذاته.[38]

وفي السياق ذاته، يرى الخبير الاقتصادي والمحاضر في كلية الاقتصاد في جامعة الأزهر د/ سمير أبو مدللة، أن للانقسام آثاره الكبيرة على تضارب القوانين خلال السنوات الماضية، حيث أصدرت السلطة في رام الله أكثر من 200 مرسوم معظمها اقتصادي، وفي غزة أكثر من 55 مرسوم لها علاقة بالاقتصاد، وكل بشكل منفصل، وكانت في معظمها متضاربة، وكان آخرها في قطاع غزة في أبريل 2015، التي فرضت بموجبها الحكومة في غزة من 1 إلى 15%، ضريبة على السلع، وكان مبرر الحكومة وقتها، أن هذه الضرائب تدخل في إطار التكافل وحل لأزمة عدد كبير من المواطنين وخاصة الفقراء، ليصل مجموع السلع التي طالتها تلك الضريبة 400 سلعة، وأن هذه الضرائب سوف تمكنهم من مساعدة 1000 أسرة فقيرة بواقع 100 دولار لكل أسرة شهرياً، وهذه نسبة قليلة بالمقارنة مع واقع الأسر المحتاجة والفقيرة والتي يقدر تعدادها بـ 176 ألف أسرة.

وقد طالت الضريبة مختلف النشاطات والمجالات في القطاع، حتى المتضررين ممن هدمت منازلهم خلال الحرب الماضية 2014، ألزموا بدفع مبلغ 100 شيكل كرسوم على طلب الحصول على الإسمنت من أجل اعمار منازلهم.

كما تفرض الحكومة عليها رسوماً غير مبررة، حتى على السلع الواردة من إسرائيل والضفة الغربية، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تجبى ضريبة بواقع 50 إلى 100 شيكل على كل طن من المشروبات الغازية الواردة من الضفة، و50 شيكل على كل جهاز كهربائي، والكثير الكثير من الأمثلة، وقد انعكس هذا السلوك على أسعار المواد والسلع في القطاع، وخاصة في العام 2015 والعام الحالي 2016، وهذا كله يحصل في ظل تراجع معدل دخل الفرد الذي أصبح مؤخراً 970 دولار سنوياً للفرد في غزة، و2200 دولار سنوياً للفرد في الضفة الغربية، ومع تراجع المعدلين في الضفة الغربية عن غزة إلا أن الضفة تتمتع بمستوى معيشي أفضل من القطاع، ولكن نسب الضرائب أعلى في غزة منها في الضفة الغربية.

وهذه الرسوم والضرائب تضاف إلى السلع ولا يتحملها التاجر بل يتحملها المواطن البسيط الفقير والذي تنخفض قدرته الشرائية تدريجيا نتيجة ارتفاع الأسعار، بل يتعداه الأمر ليطال بعض التجار الذين تعثرت تجارتهم نتيجة انخفاض القدرة الشرائية خلال الفترة الماضية، في حين كان من المفترض دعم السلع في ظل

[38] مقابلة أجراها الباحث مع الخبير الاقتصادي عمر شعبان، مدير مركز بال ثينك للدراسات الاستراتيجية بتاريخ 2015/2/4.

واقع الفقر والبطالة الذي يعيشه القطاع. وفي النهاية فإن هذه الضرائب لن تساعد الحكومة في ميزانيتها، بقدر ما تساعد على انهيار الاقتصاد والمجتمع، من هنا وجب إعادة النظر في السياسات المالية للحكومة بغزة، بحيث تكون منصفة وتراعي واقع المجتمع الذي أنهكه الحصار والانقسام، وألا تقتصر عمليات الجباية على موازنة الدولة والتي يذهب مجملها لسد فاتورة رواتب الموظفين، وبالتالي لا توجد موازنة لدعم الاقتصاد وخطط التنمية، والأصل أن يرتبط الوضع الاقتصادي بعلاقة طردية مع بعض أوضاع الخدمات الأساسية ودرجة جودتها مثل الكهرباء والماء والصرف الصحي، والتي يعاني سكان القطاع من استمرار ترديها.[39]

رأي التجار:

جاء في مقابلة أجراها الباحث مع م. م، وهو تاجر مستورد للدراجات الهوائية، والذي فضل عدم ذكر اسمه، ما يأتي: "كنت أستورد الدراجات الهوائية في السابق قبل الانقسام، وكانت التجارة جيدة، حيث بلغ مستوى مبيعاتي الأسبوعية بالجملة والتجزئة حوالي 500 دراجة هوائية، وكان يعمل عندي 5 موظفين، وبعد الانقسام، توقفنا فترة عن العمل نتيجة الحصار وإغلاق المعابر، وبعدها وبالتحديد في العام 2011، رجعت إلى نشاطي التجاري الساب بعد فتح المعابر مع إسرائيل، واستوردت الدراجات الهوائية، والتي أدفع ضريبتها كالسابق للسلطة في رام الله، وكنت أبيع حوالي 300 دراجة هوائية في الأسبوع، وكان عندي أربعة عمال، وفي العام 2014، وتحديداً بعد حرب الجرف الصامد، فرضت الحكومة في غزة مبلغ 100 شيقل على كل طن دراجات هوائية أدخله للقطاع، وعلى كل دراجة مبلغ 10 شواقل، وهذه العشرة شواقل كانت مربحي في السابق، فاضطررت إلى رفع أسعار الدراجات، وانحدر مستوى البيع لدي بالتدريج في العام 2015، وبداية العام الحالي 2016، حيث وصل عدد الدراجات الهوائية التي أبيعها أسبوعياً لا يتعدى الـ 100 دراجة، وقررت الاستغناء عن اثنين من العمال الذين كانوا يعملون معي، وأبقيت على اثنين فقط، حتى أرباحي في السابق كانت تتجاوز 20000 شيقل شهرياً، أما الآن وفي أحسن الأحوال لا تتعدى 4000 شيقل، أدفع منها راتب اثنين من العمال، ليتبقى أقل من 3000 شيقل، وهي لا تكفي نفقاتي الشهرية).[40]

ويقول أحمد راسم زهرة، وهو تاجر بضائع استهلاكية، "نحن نعمل في مجال التجارة منذ أكثر من 30 عاماً، ونبيع المواد الاستهلاكية مثل أغراض البقالة ومستلزماتها، ونستورد البضائع من الصين، وفي مطلع العام 2000 كانت الأوضاع جيدة بالنسبة لتجارتنا وكانت مستويات البيع جيدة جداً، وكانت السلطة وقتها تجبي ضريبة منا على كل حاوية بضائع تزن 25 طناً مبلغ 2500 شيقل، وكنا ندفع ضريبة دخل سنوياً تقريباً

[39] مقابلة أجراها الباحث مع الخبير الاقتصادي والمحاضر في جامعة الأزهر الدكتور سمير أبو مدللة، بتاريخ 2015/2/1.

[40] مقابلة أجراها الباحث مع أحد تجار غزة والمختص في استيراد وتسويق الدراجات الهوائية بتاريخ 2015/2/9.

3000 دولار، وقد تكبدنا أول خسارة لنا ما بين العام 2007، و2010 عندما حجزت بضائع لنا على الجانب الإسرائيلي عندما أغلقت إسرائيل المعابر، وخسرنا مبلغ 100.000 دولار ثمن البضائع التي فسدت على الجانب الإسرائيلي، وهناك خسائر لا أستطيع تقديرها نتيجة انحسار أعمالنا التجارية طيلة فترة ثلاثة أعوام وهي فترة اغلاق المعابر. وتجدد نشاطنا في الاستيراد بعد فتح المعابر عام 2011، حيث بلغ مجموع الحاويات التي استوردناها في العام 2012 فقط 20 حاوية (كونتينر). وزادت نسبة الضرائب المفروضة علينا، بعد العام 2012، و2013 حيث أصبحنا ندفع مبلغ 5000 شيقل على كل حاوية بدل 2500 شيقل، و100 شيكل على كل طن تحتويه الحاويات، و17% على مبلغ الـ 2500 الإضافية بدل اشعار سعر، وضريبة دخل سنوية 7000 دولار تقريباً، وأصبحت مستويات المبيعات في تراجع مستمر وأقدر نسبة التراجع بحوالي 80%، حيث بلغ مجموع حاويات البضائع التي استوردناها في العام 2015 فقط 6 حاويات، ولم نستطيع تسويقها، ومنينا بخسائر بقيمة 150 ألف دولار خلال العامين الماضيين نتيجة تراجع المبيعات وفساد البضائع وانتهاء صلاحيتها، كما أن هناك ديون على أصحاب المحلات بقيمة 200 ألف دولار لا نستطيع تحصيلها، والغريب في الأمر أن من يجبي منا الضرائب لا يلتفت إلى خساراتنا، وانا الآن أبيع البضائع بأقل من رأس مالها لأجمع أموالي، وإذا استمر الوضع بهذا الشكل فإني أتوقع أن تتعثر تجارتنا وقد نبتعد عن هذا المجال"[41].

رأي عينة من المواطنين:

يرى أ، م (35 عاماً)، وهو متزوج أب لثلاثة أبناء وموظف في الحكومة في غزة، أن الأوضاع المعيشية في القطاع أصبحت صعبة للغاية، وأنه لا يستطيع توفير قوت أبناءه، ويلجأ دائماً للاقتراض من الأصدقاء ومن المحلات التجارية لتلبية حاجات أسرته. ويرى أن الأوضاع المعيشية في القطاع تزداد سوءاً وأنه يطمح أن يهاجر إلى احدى الدول الأوربية ليضمن تربية أبناءه وتوفير العيش لهم.[42]

في حين قال غ، م (56 عاماً)، وهو متزوج وأب لستة أبناء، وكان عاملاً في إسرائيل، كنت في رغد من العيش قبل العام 2000، كنت أعمل بأجر يومي مقداره 400 شيكل، وكانت الأسعار رخيصة، كنت أستطيع شراء أي شيء لي ولأسرتي، وبعد العام 2000 واندلاع انتفاضة الأقصى بالتحديد، منعت من العمل في

[41] مقابلة أجراها الباحث مع التاجر أحمد راسم زهرة، بتاريخ 2015/2/13.

[42] مقابلات أجراها الباحث مع مجموعة من المواطنين اختيروا بشكل عشوائي ما بين الفترة 2016/2/9، وحتى 2016/2/16، جدير ذكره أن الحروف الأولى من الأسماء الواردة في مقابلات المواطنين هي أسماء وهمية، حفاظا على خصوصيتهم.

إسرائيل، وصرفت جميع مدخراتي خلال عامين، وبقيت بلا أي دخل، ولم يلتفت أحد إلي، فصرت أبحث عن المساعدات وأطرق أبواب المؤسسات للمساعدة، وأنا أعيش الآن من خلال احسان المحسنين.[43]

ويقول ر، س (32 عاماً)، وهو موظف في مؤسسة محلية، متزوج وأب لأربعة أبناء، إن الأوضاع المعيشية غاية في الصعوبة، حتى مع انتظام دخلي الشهري، فقدرتي الشرائية قبل خمسة أعوام كانت أفضل من اليوم، هناك ارتفاع غير مبرر في أسعار المواد الأساسية بشكل عام، ودليل على ذلك، قبل خمسة أعوام كنت أستطيع جلب احتياجات المنزل كافة وكنت أدخر جزءاً من دخلي الشهري، وأما اليوم فلا يمر شهر دون أن أقترض ، حتى إني اضطررت إلى بيع سيارتي الشخصية لتوفير النفقات التي تزداد يوماً بعد يوم.[44]

أبو رشيد وهو رجل متقاعد كان يعمل معلماً في وكالة غوث وتشغيل اللاجئين في غزة، يقول، لقد تقاعدت قبل أربعة أعوام من وظيفتي بعدما بلغت سن الستين، وأخذت مخصصاتي المالية، ولدي خمسة أبناء رجال، لا يعمل فيهم أحد، زوجت اثنين منهم، وخلال الأربعة اعوام الماضية صرفت ثلثي ادخاري الذي حصلت عليه، لا يوجد عمل ولا يوجد مصدر دخل، والمعيشة صعبة للغاية، في السابق وقبل سنوات كانت الأسعار منخفضة، أما الآن أعتقد أن هناك ارتفاع جنوني في الأسعار. حاولت مساعدة أبنائي في فتح مشروع للاستفادة منه، فافتتحنا محل بقالة قبل عامين، ويعمل به اثنين من أبنائي، ولكني أغلقت المحل قبل حوالي شهرين، فلم يكن هناك مرابح، فقد كان الناس يستدينون البضائع ولا يسددون، حتى قررنا بيع المحل، وقد خسرنا في هذا المشروع حوالي 20 ألف دولار، ولا زالت هناك ديون على بعض الناس ولا نستطيع تحصيلها، وأنا أعتقد أنه إذا بقي الحال على ذلك وبدون أي أفق لتشغيل أبنائي، فإني سوف أفقد باقي مدخراتي المالية خلال عام أو عامين، ولا أعرف بالضبط ما العمل بعد ذلك.[45]

بعض المؤشرات العامة:

يعتبر من الأهمية بمكان التعرف على واقع البلد محل الدراسة من خلال التعرف على بعض الأرقام والمؤشرات التي صدرت عن الهيئات الرسمية والدولية والمحلية حول الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية لهذا البلد، لما لهذه الأرقام والمؤشرات من أهمية في تعميق الفهم والمسؤولية خاصة لدى المشرعين عند رسم سياسة أو تعديل قانون. وفي هذا السياق علت أصوات كثير من المؤسسات والجهات للتحذير من تدهور الأوضاع المعيشية لسكان قطاع غزة، تستعرض الدراسة أبرزها كالآتي:

---

[43] المرج السابق.

[44] المرجع السابق.

[45] مقابلات أجراها الباحث مع مجموعة من المواطنين اختيروا بشكل عشوائي ما بين الفترة 2016/2/9، وحتى 2016/2/16، جدير ذكره أن الأسماء الواردة في مقابلات المواطنين هي أسماء وهمية، حفاظا على خصوصيتهم.

- حسب تقرير للبنك الدولي في العام 2014، فإن قطاع غزة يقع في المرتبة الثالثة عربياً بعد اليمن والسودان من حيث اعلى معدلات الفقر، حيث بلغت نسبة الفقر في القطاع 38% في حين يعاني 21,1% في القطاع من الفقر المدقع. وحسب التقرير نفسه، فقد استمر الانهيار الاقتصادي في القطاع، بالأخص بعد الحرب على غزة في العام 2014، وأن نسبة البطالة في ذلك العام وصلت إلى 43% وهي الأعلى في العالم، كما تقلص قطاع الصناعة بنسبة 60%.

وبحسب المدير الإقليمي للبنك الدولي في الضفة الغربية وقطاع غزة لويور غينسون، في تصريح له في العام 2014، فإن الناتج المحلي الإجمالي لغزة حالياً أعلى مما كان عليه قبل 20 عام، وتقدر نسبة النمو السكاني في القطاع بـ 230% خلال عشرين عاماً، وبالتالي أصبح دخل الفرد في غزة أقل بنسبة 31% مما كان عليه في العام 1994، كما أن قطاعات الانشاءات والزراعة والصناعة والكهرباء الأكثر تأثراً مع انخفاض الناتج بنسبة 83% في النصف الثاني من العام 2014، و50% تقريباً بالنسبة لباقي القطاعات.[46]

كما أصبح القطاع عبئاً مالياً على السلطة الفلسطينية، بحيث تنفق السلطة 43% من موازنتها على القطاع، في حين تبلغ قيمة الايرادات للسلطة من القطاع 13% فقط، كما يتلقى حوالي 80% من سكان القطاع شكل من أشكال الإغاثة الاجتماعية، كما يعاني القطاع من سوء الخدمات العامة الأساسية وتدني جودتها مثل الكهرباء والماء والصرف الصحي.

- حسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني فإن نسبة البطالة للعام 2015 بلغت 41,6% للربع الأول من العام 2015 في قطاع غزة، في حين كانت نسبة البطالة في صفوف الخريجين 69,5%. ويقع 30% من سكان القطاع حسب المصدر نفسه تحت خط الفقر المدقع بدخل أقل من 1832 شيقل، في حين يقع 50% من سكان القطاع تحت خطر الفقر بدخل يتراوح من 1833 شيقل إلى 2470 شيقل، كما بلغت نسبة المستخدمين بأجر في القطاع الخاص الذين يتقاضون أجراً شهرياً أقل من الحد الأدنى وهو 1450 شيقل، وبراتب 700 شيكل 70%.
- في حين خلصت دراسة قامت بها جمعية أرض الانسان في العام 2015 على عينة من الاطفال يبلغ عددها 24800 طفل دون سن 15 عاماً، أن 6% من هؤلاء الأطفال مصابون بالنحول وسوء التغذية، كما وصلت نسبة الأطفال بمرض فقر الدم للعينة ذاتها 28%.[47]
- الأمم المتحدة تحذر أن قطاع غزة قد يصبح غير قابل للحياة في العام 2020 مع وجود أكثر من 176 ألف أسرة فقيرة.[48]

---

[46] http://www.i24news.tv/ar/أخبار/150522-72073-middle-east-

[47] http://www.pcbs.gov.ps/site/512/default.aspx?tabID=512&lang=ar&ItemID=1396&mid=3915&wversion=Stagin

الآثار المترتبة والمتوقعة للسياسات الضريبية على الاقتصاد والمجتمع في قطاع غزة:

إن الواقع الضريبي في قطاع غزة وإن كان يراه البعض مخرجاً مهماً للتقليل من الأعباء المالية الملقاة على مسئولية السلطات في غزة، فإنه في واقع الأمر زاد من الأعباء المالية للمواطنين وخاصة الطبقات الفقيرة في المجتمع، وزاد من إنهاك الاقتصاد الغزي المنهك أساساً بسبب الظروف والمتغيرات المتشعبة التي تمت الإشارة لها سابقاً خلال الدراسة. بل إن السياسات المالية الحالية والمتمثلة في التركيز على ضرائب القيمة المضافة والتعلية لا تتناسب بأي شكل والواقع الاقتصادي والاجتماعي للبلد وتتعارض بشكل كبير مع مبدأ توفير الحياة الكريمة للمواطنين حسب القانون الدولي لحقوق الإنسان، وانعكاس تلك السياسات على جملة حقوق الإنسان مثل الحق في الصحة والحق في التعليم والحق في العمل... الخ. كما لا تتناسب هذه السياسات ومبادئ التنمية والتي عرفها تقرير الأمم المتحدة حول التنمية بأنها: التأليف بين غايات ووسائل مطبقة على مختلف هياكل النمو والتغييرات (تغييرات في هياكل الإنتاج، وفي المشاركة لمختلف الفئات والطبقات الاجتماعية والسياسية وفي توزيع الدخول والثروات، وفي هياكل الاستهلاك في المؤسسات ونظام القيم، وفي الاتجاهات والدوافع). وأضاف التقرير بأن أقل معيار يمكن أن يحكم به على أسلوب التنمية هو الذي يحقق الرفاهية لكل أفراد المجتمع لأجل طويل)[49]. بل أكثر من ذلك قد تفضي هذه السياسات لآثار كارثية على المدى المتوسط والبعيد. وقد لمسنا هذه الآثار من خلال ارتفاع معدلات الفقر والفقر المدقع والبطالة التي وصلت إلى مستويات مخيفة تنذر بانهيار اقتصادي وما قد يصاحبه من تفسخ في نسيج المجتمع وانتشار المشكلات الاجتماعية مثل الجريمة، وازدياد نسب الطلاق وغيرها. كما ساهمت هذه السياسة في تراجع معدلات الطلب الكلي، وتراجع الاستثمار، وبالتالي خسارة العديد من رؤوس الأموال العاملة داخل القطاع، ودخول بعض أصحابها إلى قائمة الفقراء.

إن برنامج السلطات الحكومية في غزة وسياستها المالية وعلى الرغم من الضائقة المالية التي تمر بها، فإنها لم تولي أي اهتمام ولو بسيط بالنمو الاقتصادي للحد من المشكلات الاقتصادية والاجتماعية للقطاع، بل إن مجمل العائد من عمليات الجباية كان يذهب بشكل مباشر لتغطية نفقات السلطات ودفع رواتب موظفيها التي تشكل السواد الأعظم من موازنتها، وبذلك أخذت المؤشرات الاقتصادية تأخذ منحى الركود والكساد، وأصبح

---

[48] تقرير نشر لشبكة المنظمات الأهلية بتاريخ 27 ديسمبر 2015، http://safa.ps/index.php?ajax=preview&id=170550

49 عبد الله الصعيدي، مرجع سابق.

هناك شبه انهيار في بعض أوجه القطاعات الاقتصادية، مثل القطاع الصناعي، وما تبعه من ارتفاع في معدلات البطالة والفقر، وتراجع في مستويات المعيشة.

كما أن الاعتماد على المنح المالية، والمساعدات الانسانية، شكل مصدر من مصادر دخل السلطات في القطاع والارتكاز إليه كأحد الموارد المالية، ولكن هذه الموارد بالعادة تقع رهينة للتجاذبات السياسية والمتغيرات الاقليمية والدولية، وبالتالي لا توجد ضمانة لالتزام الأطراف، كما حدث في منتصف عام 2015، عندما أعلنت وكالة غوث وتشغيل اللاجئين (الأونروا) عدم قدرتها على بدء العام الدراسي نتيجة أزمة مالية تمر بها الوكالة. وبالإمكان تخيل المعضلة التي كانت ستقع فيها السلطات في غزة والمجتمع بصورة عامة، إن لم تجد الأونروا ممول لنشاطاتها، وبالتالي قد تكون النتائج سيئة وتتمثل في عجز في المنظومة التعليمية، وانعكاسات ذلك على الواقع التعليمي في القطاع، وحال الوكالة (الأونروا) كحال العديد من المنظمات الدولية والمحلية الإغاثية، التي قد تتوقف نشاطاتها في المستقبل، في ظل عدم وجود سياسة مالية مبنية على أساس خطط تطويرية وتنموية، وإذا استمر العمل بهكذا سياسات، فبإمكاننا أن نتوقع انهياراً كلياً سوف يطول مختلف القطاعات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والصحية ...إلخ.

النتائج:

خلصت الدراسة إلى أن السياسات المالية للسلطات في قطاع غزة، لا تراعي في أصولها الواقع الاقتصادي والاجتماعي للقطاع، بل أبعد من ذلك، فإن استمرار السلطات في غزة بسياستها المالية والضرائبية يفاقم من أزمات القطاع الاقتصادية والاجتماعية. الأمر الذي ينعكس سلبياً على تمتع المواطنين بحقوق الإنسان ولاسيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.

ويبدو الانعكاس السلبي واضحاً من خلال انخفاض القدرة الشرائية وزيادة نسبة البطالة والفقر وسوء التغذية. ويظهر مما سبق أن تفعيل قرار الضرائب وتحديداً ضريبة القيمة المضافة من قبل السلطات في غزة، ليشمل كل بائع سلعة أو مقدم خدمة لم يراعي الظروف الاجتماعية والاقتصادية التي يمر بها السكان في قطاع غزة، بالإضافة إلى أن الرسوم المفروضة شملت السلع الضرورية والكمالية. كما عززت إجراءات فرضت على التاجر مثل اذن الاستيراد الواجب الحصول عليه من وزارة الاقتصاد توسيع نشاط سلطات الضريبة لتشمل كافة المكلفين بغض النظر عن حالة المكلف وأوضاعه المالية وأيضاً دون الاكتراث بأثارها السلبية التي قد تظهر على المؤشرات الاقتصادية.

ويتضح أيضاً أن الضريبة غير المباشرة هي الأكثر نشاطاً وحركةً في المجتمع وهي الأكثر حساسية حيث يتم جبايتها من المستهلك النهائي، لتغطية النفقات التشغيلية والرواتب والنفقات الخدماتية الأساسية للمواطنين. وفقاً للمقابلات العديدة مع العمال العاطلين عن العمل فقد نفوا بشكل قاطع حصولهم على أي شكل من أشكال الدعم من قبل السلطات الحكومية سواء مخصصات مالية أو برامج للتشغيل.

وبالتالي يمكن تلخيص النتائج التي وصلت إليها الدراسة بالنقاط التالية:

- واصلت أوضاع حقوق الإنسان الاقتصادية والاجتماعية والثقافية تدهورها، ارتباطاً باستمرار تدهور الأوضاع الاقتصادية التي أثرت بشكل مباشر على المستويات المعيشية للمواطنين.
- الاحتلال الإسرائيلي يتحمل المسئولية عن تدهور الأوضاع المعيشية في قطاع غزة جراء فرض الحصار الخانق والتحكم في حركة الأفراد والبضائع من وإلى قطاع غزة.
- السياسات الضريبية في القطاع لا تراعي في أصولها القانون الدولي لحقوق الإنسان ولا سيما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية.
- لا تتخذ السلطات في قطاع غزة ضمن ميزانيتها العامة التدابير اللازمة المتمثلة برسم سياسات وخطط تنموية من شأنها النهوض بالواقع الاقتصادي والاجتماعي في قطاع غزة، بل إن مجمل

موازنة السلطة في غزة يذهب لرواتب الموظفين والمصاريف التشغيلية، في ظل تحلل الحكومة الفلسطينية من واجبها تجاه الموظفين الحكوميين الذين شغّلتهم حكومة غزة السابقة.

- في ظل العجز المالي للسلطات في قطاع غزة، أصبح الاعتماد بشكل كبير على الضرائب غير المباشرة، والتي تجبى بشكل أفقي وتطال الطبقات الفقيرة والمهمشة.
- هناك خلل في استخدام أدوات وأساليب السياسة المالية الفاعلة نتيجة الالتزام باتفاقية باريس الاقتصادية.
- شكل الانقسام عاملاً أساسياً في تردي الأوضاع المعيشية في القطاع، والذي نتج عنه التضارب في القوانين والسياسات المالية.
- شكل وجود جهاز ضريبي منفصل لقطاع غزة عنه من الضفة إلى زيادة الأعباء المالية من خلال زيادة العاملين ومصاريف المكلفين بجباية الضرائب.
- أدى الانقسام السياسي بين الضفة وغزة، إلى غياب مبدأ التنظيم، وبالتالي ظهور الازدواج الضريبي، بحيث تجبى الضرائب على السلعة نفسها أكثر من مرة.
- إن السياسة المالية المتبعة في قطاع غزة، والواقع الضريبي يعمق من أزمات قطاع غزة الاقتصادية والاجتماعية على المدى المتوسط والبعيد، وهذا ما بات واضحاً من خلال زيادة معدلات الفقر والبطالة، وتراجع القدرة الشرائية لدى المواطنين، والزيادة في معدلات الجريمة.
- إن السلطات في غزة تعمل بشكل منفصل عن حكومة التوافق الفلسطيني فيما يخص الضرائب وجبايتها.
- ضعف أداء النقابات والاتحادات وعدم فعاليتها في تحقيق رسالتها بالدفاع وحماية المنتسبين لها ومصالحهم أمام الجهات الحكومية.
- ارتفاع نسبة ضريبة القيمة المضافة وهي من الضرائب غير المباشرة مقارنة مع الضريبة المباشرة مثل الدخل، وتلعب دوراً في تعميق الفقر وتزايد البطالة بسبب ارتفاع أسعار السلع والخدمات، وكونها الأكثر تأثيراً على الواقع الاقتصادي والاجتماعي.

التوصيات:

- على المجتمع الدولي أن يتحمل التزاماته القانونية والأخلاقية، والضغط على إسرائيل من أجل انهاء الحصار المفروض على قطاع غزة والمساهمة في وضع خطة لإنعاش الاقتصاد الفلسطيني وتطوير البنية التحتية والمنشئات الحيوية.
- رسم سياسات مالية تراعي الواقع الاقتصادي والاجتماعي لقطاع غزة. وبما ينعكس على توفير مستوى معيشي جيد للسكان انسجاماً مع القانون الدولي لحقوق الإنسان.
- التوسع في الضريبة التصاعدية المباشرة، والتي سوف تطال الشركات الكبرى والمؤسسات التجارية، والتقليل من الضرائب غير المباشرة التي تطال الفقراء ومحدودي الدخل.
- محاولة الاستفادة من العائد الضريبي في الاستثمار ودعم الخطط التنموية.
- العمل على توحيد النظام الضريبي في غزة والضفة الغربية، وتقليل المصاريف التشغيلية والإدارية.
- العمل على التخلص من التبعية لدولة الاحتلال من خلال الانعتاق من اتفاقية باريس التي أضرَّت بالواقع الاقتصادي الفلسطيني بصورة.
- اعفاء ذوي الدخل المحدود أو ممن يدخلون في خانة الحد الأدنى للأجور من ضريبة الدخل.
- ترشيد النفقات الحكومية في القطاع، والتقليل من مصاريف ونثريات كبار الموظفين.
- دراسة خسائر التجار، والذين لحقت بهم خسائر نتيجة الركود الاقتصادي، وأن تراعي مصلحة الضرائب والسلطات في غزة تلك الخسائر عند فرض الضرائب على نشاطهم التجاري.

الخاتمة

تسعى الحكومات بصورة عامة لاتباع سياسات مالية تقشفية في حالة عدم توفر الإيرادات المالية اللازمة لخزينة الدولة، ولا يعني اتباع السياسات التقشفية بالضرورة زيادة الأعباء المالية للمواطنين من خلال فرض ضرائب ورسوم بشكل عشوائي لا تراعي الواقع الاقتصادي والاجتماعي لهذا البلد. وفي الحالة الفلسطينية وبالتحديد في قطاع غزة، شكلت الضرائب وخاصة خلال السنوات القليلة الماضية أحد أبرز إيرادات السلطات في القطاع، ولكن كان لهذه السياسات المالية في غزة آثارها السلبية على الواقع المعيشي للقطاع، فقد ساهمت في تعميق الأزمة الاقتصادية التي يعاني منها القطاع، وانعكست هذه الأزمة على مجمل أوجه الحياة، في حين كان لا بد من اتخاذ التدابير اللازمة لمنع التدهور الحاصل على هذا الصعيد، وكان لابد على السلطة في غزة ومن منطلق مسؤولياتها تجاه المواطنين دعم سياسة ضريبية تحابي وتنحاز للفقراء في المجتمع، الذي يقبع تقريباً نصفه تحت خط الفقر، وأن تعمل على تقليل التفاوت بين الشرائح الاجتماعية وجسر الهوة بين طبقة الأغنياء والفقراء، وهذا هو مفهوم العدالة الاجتماعية.

إن عدم تدارك الانحدار القائم في الواقع الاقتصادي والاجتماعي الحاصل حالياً، من خلال خطط وسياسات اقتصادية وتنموية عاجلة، قد ينذر بانهيار على كافة المستويات، وعندها تصبح محاولات إعادة المتوفي للحياة تتطلب المعجزات، وسيدفع كلفتها المجتمع الفلسطيني في المستقبل لسنوات طويلة.

إن التدهور الحاصل في الأوضاع الاقتصادية في قطاع غزة تتجاوز في آثارها الخسائر المادية، لتخلق بيئة اجتماعية منتجة للمشكلات، ومنها مشكلات يصعب الحد منها، كتصاعد حالات الطلاق والسرقة والانتحار، وتنامي فكرة الهجرة الجماعية للأسر في ظل استمرار الانتهاكات الإسرائيلية واستمرار الانقسام، وتدهور حالة حقوق الإنسان بسبب تدهور الخدمات وتوسع ظاهرة البطالة ولاسيما في أوساط الشباب وخاصة الخريجين الجامعيين. إن الأراضي الفلسطينية المحتلة تشهد حالة من النزيف في الثروة البشرية وهي مرشحة للاستمرار والزيادة.

مركز الميزان لحقوق الإنسان في معرض سعيه لحماية وتعزيز احترام حقوق الإنسان ولاسيما الحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، فإنه يؤكد على ضرورة أخذ الواقع الاقتصادي والاجتماعي في قطاع غزة بعين الاعتبار عند وضع سياسات مالية تخدم الصالح العام وتحافظ على مستوى معيشي لائق للسكان، احتراماً لالتزامات دولة فلسطين بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان ولاسيما العهد الدولي الخاص بالحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي أصبحت دولة فلسطين طرفاً فيه.

عليه يأمل مركز الميزان لحقوق الإنسان أن تسهم هذه الدراسة في تصويب البوصلة نحو اتخاذ خطوات عاجلة تعلي من المصلحة العامة الوطنية، وتسهم في اتخاذ خطوات تحد من التدهور الحاصل.